

Distr.
GENERAL

A/51/15 (Vol.II)
9 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

تقرير مجلس التجارة والتنمية*

الدورة الثالثة والأربعون
(١٩٩٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٨-٧)

* هذه الوثيقة طبعة مستنسخة من تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين. وسوف يصدر التقرير بشكله النهائي بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٥ (A/51/15)، المجلد الثاني.

المحتويات (تابع)

الصفحة

٥	مقدمة
٦	أولاً - الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البند الم موضوعية من جدول أعماله
٦	ألف - الجزء الرفيع المستوى، بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخر في العولمة (البند ٢ من جدول الأعمال)
٦	ملاحظات ختامية من السيد اليك إروين وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، رئيس الأونكتاد التاسع بوصفه رئيساً للجزء الرفيع المستوى
٩	باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا (البند ٣ من جدول الأعمال)
٩	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٤ (د-٤٣٤): الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية
١٠	ملخص الرئيس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال
١٣	جيم - برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً (البند ٤ من جدول الأعمال)
١٣	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٥ (د-٤٣٥): أقل البلدان نمواً
١٥	ملخص أعدده رئيس اللجنة الأولى للدورة عن البند ٤ من جدول الأعمال.
١٧	مرفق: تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن أعمال اجتماع الفريق المعنى بالبند ٤ من جدول الأعمال
١٨	دال - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال)
١٨	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٦ (د-٤٣٦): التنمية في أفريقيا
٢١	مرفق: تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن أعمال اجتماع الفريق المعنى بالبند ٥ من جدول الأعمال
٢٤	هاء - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد (البند ٦ من جدول الأعمال).
٢٤	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٧ (د-٤٣٧): أنشطة التعاون التقني
٢٥	ملخص أعدده رئيس اللجنة الثانية للدورة عن البند ٦ من جدول الأعمال.

المحتويات (تابع)

الصفحة

واو - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة (البند ٧ من جدول الأعمال)	٢٨
(أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية	٢٨
(ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك	٢٨
الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٨ (د-٤): اشتراك خبراء البلدان النامية	٢٨
مرفق للاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٨ (د-٤): بيان للولايات المتحدة الأمريكية	٣٠
زاي - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٨ من جدول الأعمال) ..	٣٢
(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ..	٣٢
(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين ..	٣٢
حاء - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٣٣
استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات (البند ١٠(أ) من جدول الأعمال)	٣٣
الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٩ (د-٤): سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات	٣٣
ملخص أعلاه رئيس اللجنة الثانية للدورة عن استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات	٣٤
مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة (البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)	٣٥
ثانيا - المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ..	٣٦
ألف - افتتاح الدورة	٣٦
باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١(أ) من جدول الأعمال)	٣٦
جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١(ب) من جدول الأعمال)	٣٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١ج) من جدول الأعمال ٣٩
هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس (البند ١د) من جدول الأعمال ٣٩
واو - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل (البند ٩ من جدول الأعمال) ٣٩
استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (أ) (د ١٩) ٣٩
تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ٤٠
تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس ٤٠
استعراض الجدول الزمني لل الاجتماعات ٤٢
الآثار الإدارية والمالية المتترتبة على إجراءات المجلس ٤٢
زاي - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين (البند ١١ من جدول الأعمال) ٤٢

المرفقات

الأول - جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين ٤٤
الثاني - العضوية والحضور ٤٦

مقدمة

عقدت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وخلال تلك الدورة عقد المجلس سبع جلسات عامة هي الجلسات ٨٧٥ إلى *٨٨١.

وهذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أعده المقرر تحت سلطة رئيس المجلس، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢ (د) ٢٩ المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير، على النحو الواجب، الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولاً)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثانياً). وفيما يتعلق بالإجراء الوارد ذكره في "الفرع أولاً"، يسترعي الانتباه إلى الفقرة ٥٦ من التزام كرتاخينا، التي تنص على أنه "ينبغي أن يستعان بقدر أكبر بالشكل المتمثل في الاستنتاجات المتفق عليها أو التقييمات أو الموجزات التي يضعها الأشخاص الذين يتولون الرئاسة".

ويتجلى في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين - الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/43/12 (Vol.II) - جميع البيانات التي أقيمت أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

* وفقاً للفقرة ١٠٧(ج) من الوثيقة الختامية المعروفة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" التي اعتمدتها المؤتمر في دورته التاسعة، "تعقد الدورة العادية للمجلس في جزء واحد في الخريف لمدة عشرة أيام عمل تقريباً".

أولاً - الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود
الموضوعية من جدول أعماله^(١)

ألف - الجزء الرفيع المستوى، بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخذ في العولمة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أن يدرج في التقرير عن دورته الثالثة والأربعين الملاحظات التي أدلى بها رئيس الجزء الرفيع المستوى على البند ٢ من جدول الأعمال في ختام أعمال الجزء الرفيع المستوى في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وعلىه، ترد هذه الملاحظات الختامية أدناه.

ملاحظات ختامية من السيد أليك إروين وزير التجارة
والصناعة في جنوب أفريقيا، رئيس الأونكتاد التاسع
بوصفه رئيساً للجزء الرفيع المستوى^(٢)

أود أنأشكر أعضاء الفريق لمساهماتهم بعض المدخلات التي تتسم بوضوح الفكر حقاً. ويبدو لي أن هذا العمل قد حقق النجاح: نجاحاً في الحوار ونجاحاً في إثارة القضايا بطريقة تتسم بالصراحة دون اللجوء بالضرورة إلى اعتناق مواقف ثابتة. ومن المهم أنه لا يجب أن يُنظر إلى ما سأقوله بوصفه محاولة بأي شكل من الأشكال لتلخيص كل تعقيدات ما حدث هنا اليوم. فهذا ليس ممكناً، وأعتقد أنه لن يكون ملائماً أيضاً إذا حاولت، في الموجز الذي أقدمه بوصفني رئيس هذا الجزء الرفيع المستوى، أن أضع بأي شكل جدول أعمال أو أنشئ مواقف ثابتة. ولذلك فإن ما سأ قوله يجب أن يؤخذ بوصفه مساهمة أخرى في هذا الحوار لتسمح لنا بالتفكير في نتائج الحوار والتقدم إلى الأمام.

ويبدو لي أتنا أثروا بعض قضايا هامة تماماً تحتاج إلى مزيد من التحليل والتفكير. وفي البداية سمعنا عن أفضليات مجتمع دوائر الأعمال. وهناك نقطتان هامتان ظهرتا في هذه المناقشة. وكانت النقطة الأولى كما أشار السيد غريغوري هي أن غرفة التجارة الدولية تتحدث عما سيكون عالماً مثالياً. فلم يحقق أي بلد، وربما لن يتحقق أبداً، هذا المثل الأعلى في هذه المرحلة. وقد تم تبنيها أيضاً إلى أن موقف شركات الأعمال قد لا يكون دائماً متماثلاً بشأن اتفاق استثماري متعدد الأطراف أو ما يشبهه. لكن في حين قد تكون هناك اختلافات في هذا الصدد، فإن مجتمع شركات الأعمال قد يوافق على ما يعتبره بيئه استثمارية مواتية من وجهة نظر مفاهيمها واحتياجاتها. وعلى الحكومات أن تستجيب لهذه المفاهيم والاحتياجات. لأن شركات الأعمال هي الجهات الأساسية في التنفيذ كما سبقت الإشارة.

لقد استمعنا إلى التحفظات ووجهات النظر والتعليقات الصادرة عن كثير من الحكومات وخاصة بشأن آثار اتفاق متعدد الأطراف بالنسبة لها. إن أحد زملائي من أفريقيا عبّر عن ذلك بأكبر قدر من الحماس. وسيكون علينا أن نحترم التحفظات، المقدمة في الحوار الذي ينبغي أن يستمر. لقد استمعنا إلى حجج بلغة لصالح وضد مسألة ما إذا كان ينبغي عقد اتفاق متعدد الأطراف الآن أو ما إذا كان ينبغي أن نسمح بحدوث بعض التطور العضوي ينشأ عن كثير من الاتفاques القائمة ويراعي بدليهاً المركز الهام الذي يحتله اتفاق متعدد الأطراف في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عندما تصل إلى هذا الاتفاق. إن إحدى النقاط التي بدأت تظهر في جلستي المناقشة الأخيرتين وخاصة الجلسة الأخيرة، تقول بأنه عندما تبدأ المناطق في مناقشة الاتفاques الاستثمارية فإنها تفعل ذلك في نفس الوقت الذي تناقش فيه عدداً من القضايا الأخرى. وقد ظهرت هذه النقطة في العرض المقدم من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وأعرف أن هذا ينطبق تماماً على مناقشاتنا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. فهي منطقة تتلاصق فيها التخوم وتناسب فيها الحدود التي تعبّر أكثر من بلد، لا تستطيع في الواقع أن تناقش الاستثمار في معزل عن مجموعة واسعة من القضايا الأخرى - مثل تحركات السكان ومشاريع البنية الأساسية المشتركة الخ. ولهذا يبدو حتمياً وجود اختلافات نوعية بين اتساع المناقشات وكثافتها وتفاصيلها داخل أي تجمع إقليمي من جهة والاتفاques الأعرض المتعددة الأطراف التي يمكن أن تنشأ مع الزمن. وأظن أن هذا الأمر لم يسلط عليه الضوء بالصورة الكافية لأنه يشير إلى حالة حتمية قد تتحرك فيها المناطق، حتى لو توصلنا إلى اتفاق استثماري متعدد الأطراف، إلى ما هو أبعد من هذا الاتفاق في ظروف ديناميكية من نوع يشبه ما تم وصفه في البداية.

إن ما أبرزه كثير من المشتركين بطريقة أو أخرى - وقد أبرزه أيضاً السفير روسيير مرة أخرى بصورة واضحة في النهاية - هو أن مناقشتنا الحالية بشأن الحاجة إلى اتفاق متعدد الأطراف أو السبب في وجوده على جدول الأعمال (قد يكون هناك من يتساءل عن الحاجة إليه في هذه المرحلة ولكنه موجود على جدول الأعمال) لا تأتي من فراغ. فهي تأتي نتيجة سلسلة من العمليات. وأننا جميعاً نتذكر في الأونكتاد المناقشات التفصيلية جداً التي أجريناها في ميدراند عن العمليات الاقتصادية الأساسية التي تؤدي إلى العولمة: التغيرات في التدفقات الاستثمارية والرأسمالية والطابع الفوري للمعرفة والمعلومات في أنحاء العالم التي تستند إليها عملية العولمة. وقد أبرز رئيس جلسه المناقشة نقطة في الفريق الأول مؤداتها أنه إذا نظرت إلى الأرقام المطلقة فقد يظهر لك تسبباً في صدى تدفقات الاستثمار أن قدرًا مماثلاً من الحركة كان موجوداً منذ مائة سنة. ولكنني أعتقد أن ما لا تستطيع الاختلاف عليه هو أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر والدواتع الأساسية له قد تغيرت هيكلياً وبصورة كبيرة. وفي مناقشاتنا بشأن التجارة في الأونكتاد وفي مناقشاتنا بشأن الاستثمار هنا اليوم يبدو ذلك واضحًا مرة أخرى. ويتعين علينا حقاً أن نفهم التغيرات الاقتصادية الأعمق التي تؤدي إلى تكامل المجال الاقتصادي كما قال السيد ريكوبيرو في الأونكتاد التاسع، لأن ذلك يعني فوراً أن هناك قضايا أعرض ما زال يتحتم حلها. وقد أبرز السيد غراهام وكثير من المتحدثين الآخرين في هذا الاجتماع هذه القضية. وتحتاج هذه المناقشات إلى نهج كلي. وهذا يثير سؤالاً أشار إليه الكثيرون بوصفه مجالاً يتطلب مزيداً من التحليل التفصيلي: فعند تعبئة الموارد من أجل الاستثمار سواء كانت موارد محلية أو استثماراً أجنبياً مباشراً لأي اقتصاد بعينه، هل نستطيع بوصفنا بلداناً تنظم

اقتصاداتها أن نضع خطأً فاصلاً بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي؟ إنني أعلم، وأنا أتحدث بالنسبة لجنوب أفريقيا، أنا شعر أنه لا يمكن تنظيم المستثمرين المحليين في ظل مجموعة ما من القوى الاقتصادية وتنظيم المستثمرين الأجانب في ظل مجموعة أخرى.

وينبغي أن نذكر أنفسنا بنقطة هامة أثيرت هنا حول الحجم المطلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وأنا أذكر الرقم بدقة فقد قال البروفيسور لال إن تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل نحو ٥ في المائة من مجموع المدخرات. وهكذا فإن عملية تعبئة الموارد عملية ضخمة. وأقول إنه بالنسبة لنا جميعاً، عند محاولة تعبئة مواردنا المحلية الخاصة، فإننا لا نستطيع أن نتجنب أو نتجاهل التغيرات في عمليات الانتاج والتغيرات في التكنولوجيا والتغيرات في التسويق وهي تغيرات تنشأ عن الحركة، إذا أخذنا مواردنا في الحسبان. وقد يعني هذا أن نهج الاقتصاد الكلي الشامل الذي نتخذه في تعبئة الموارد والبيئة التي ننشئها لا يمكن أن ينفصل عما يحدث في عملية العولمة.

ولكن وكما حدث في الأونكتاد التاسع في ميدراند فإننا نعود مرة تلو مرة إلى التنوع والآثار التفاضلية التي ستنجم عن العولمة. وقد أثار مثل الصيغ هذه النقطة مرة أخرى بصورة قوية جداً جداً. وأعتقد أن التحدي الذي يواجهنا هو كيفية استيعاب الآثار التفاضلية والتنوع دون أن نتحدث عن قضيابانا دون مراعاة الآخرين. وهذا الحوار يمكن أن يسعى لتجنب الخطر الذي يتمثل في أن تؤدي بنا الأوضاع الاقتصادية ذات التنوع الهائل إلى أن نتحدث دون الاهتمام بالآخرين لأن اهتماماتنا المباشرة مختلفة.

وهناك نقطة تم التشدد عليها في الأونكتاد التاسع وهنا مرة أخرى، ولكنني أحب أن أؤكد عليها مرة أخرى بصورة قوية نيابة عن بلد نام يعاني من هذه المشكلة، وهي ضرورة تعزيز تعاون المؤسسات المتعددة الأطراف. فليس من المنطقي أن تكون هناك حوارات مختلفة ودراسات مختلفة في هيكل مختلف. إن أقل ما يقال هو إنه يجب أن يكون هناك حوار بشأن الطريقة التي يمكن بها أن نعمل معًا في تحليل هذه المشاكل ويجب دعم مواقفنا بتحليل يستند إلى العلم. وقد شدد المتحدثون في هذا المحفل، وأعتقد أن هذه كانت ولاية الأونكتاد التاسع وهو أمر منطقي بصورة واضحة، أن الأونكتاد لا ينبغي أن يضطلع بالمهام التحليلية وحسب بل يجب أيضاً أن يفعل ما أبرزه الأمين العام للأونكتاد وأن يبذل كل جهد لأن يفعل ذلك بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى.

وأعتقد أن أعضاء الفريق والوفود يمكنهم تهيئة أنفسهم لمشاركتهم في هذا المحفل بطريقة جعلته ناجحة حقاً. وينبغي توجيه التهئة أيضاً إلى الأمين العام السيد سوفات وفريقه وغيرهم في أمانة الأونكتاد لأنهم جربوا مرة أخرى إقامة حوار يتتجنب بعض العثرات المتأصلة في بعض الاجتماعات الأكثر تنظيماً والتي لا بد منها في الدبلوماسية الدولية وبذلك أتاحوا لنا الفرصة لأن تكون على قدر كبير من الانفتاح والصراحة. ومهما حدث فإن هذا الحوار يجب أن يستمر. ودعونا، ونحن نسير قدماً إلى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة، أن نتذكر، مثل ما شهدناه في الأونكتاد التاسع، أنه حتى عندما يكون الاتفاق أمامنا كما كان الأمر في اتفاقيات جولة أوروغواي، فإن التنفيذ أمر هام إن لم يكن أكثر

أهمية من توقيع الاتفاق. وفي تنفيذ هذه الاتفاques يتسم الحوار بأهمية أساسية، إذ إن أي اتفاق مفروض دون تأييد له هو اتفاق مكتوب عليه الفشل ومكتوب عليه استقطاب اقتصادتنا ومجتمعنا.

أشكركم لسماحكم لي برئاسة هذا الجزء الرفيع المستوى. إن هذا الملخص لا يلزمكم بأي شيء. وإذا كان قد أدى بكم إلى التفكير فإني أكون قد نجحت أيضاً.

باء - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية؛ بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

(البند ٣ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٤ (د-٤): الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية^(٣)

١ - يعرب مجلس التجارة والتنمية عن تقديره للأمانة الأولى تجاه ما اضطاعت به حتى الآن من عمل بشأن التجارب الإنمائية للبلدان النامية كجزء من تحليلها للترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي. وينبغي أن تواصل الأمانة هذا العمل معتمدة، عند الاقتضاء، على تجارب البلدان النامية في مناطق أخرى وأقل البلدان نمواً التي لاقت تجاحاً أكبر، مستخلصة من ذلك الدروس ذات الصلة في مجال السياسة العامة.

٢ - ويرجو المجلس من الأمين العام للأونكتاد صياغة الدروس التي يمكن أن تنظر فيها البلدان الأفريقية، ويحيط علماً بالدعم الذي توفره اليابان في هذا الصدد.

٣ - والمجلس يدعو رئيسه إلى إجراء مشاورات غير رسمية تستهدف تحسين الطريقة التي يعالج بها المجلس البند المتعلق بالترابط، وذلك بالاعتماد على الدروس المستخلصة حتى الآن. وفي هذا الصدد، ستتخذ مقررات في دورة تنفيذية لمجلس التجارة والتنمية تعقد في ربيع عام ١٩٩٧.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ملخص الرئيس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال^(٤)

١ - كانت المناقشة التي جرت بشأن هذا البند ثرية وواخراة بالمعلومات المفيدة. وقد تناولت عدداً من قضايا السياسة المتعلقة بالعولمة والتحرير، فضلاً عن قضايا سياسة محددة في إطار مناقشة البند ٣ من جدول الأعمال "الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية: بعض الدروس المستخلصة من التجربة الانمائية في شرق آسيا"، مع استخدام تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٦ (UNCTAD/TDR/16)، كخلفية للموضوع. واحتلت المناقشة أيضاً على مناقشة أخرى غير رسمية أُجريت مع فريق من الخبراء من الخارج، وقد أسهمت آراء الخبراء إسهاماً كبيراً في تعميق فهم القضايا. غير أن بعض الوفود أسفت لعدم إتاحة ترجمة تقرير التجارة والتنمية بجميع لغات عمل الأمم المتحدة قبل انعقاد المجلس، وهو أمر جعل من الصعب على بعض الحكومات الإعداد بصورة مناسبة للمناقشة.

٢ - وقد لقي تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٦ ترحيباً كبيراً من الوفود وأشادت هذه الوفود بارتكاناع مستويات التحليل فيه. وأعربت معظم الوفود عن ارتياحها لأن تحليل التقرير لقضايا الترابط العالمي من المنظور الإنمائي يعكس توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الأونكتاد التاسع. وأعربت عن تأييدها الكبير لجهود الأونكتاد الهادفة إلى تحليل التجارب الإنمائية الناجحة، واستخلاص الدروس التي قد تكون ذات قيمة لبلدان أخرى، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن الانتقال بهذه الدروس من مرحلة تحليلية إلى مرحلة ذات منحى عملي أكبر هي الخطوة الطبيعية التي يجب أن تلي هذا النوع من الدراسات. ورأى عدد من الوفود أن بحث التجارب الناجحة في المناطق الأخرى، بما فيها أمريكا اللاتينية والبلدان الأكثر نجاحاً بين أقل البلدان نمواً، واستخلاص الدروس المناسبة للبلدان الأخرى، ينبغي أن يراعيا تماماً الظروف الاجتماعية والسياسية الخاصة، فضلاً عن الفوارق القائمة في مستويات التنمية.

٣ - وكان للإسهامات المقدمة من منطقة شرق آسيا دور كبير في إثراء المناقشة المتعلقة بتجارب هذه المنطقة. ورأى عدد وفود أن تقاسم خبرات بلدانها مع البلدان النامية الأخرى لا يتيح فحسب خيارات في مجال السياسة العامة لبلدان أخرى تواجه في الوقت الراهن تحديات إنمائية هائلة، بل يتيح أيضاً أساساً لتقديم مساعدة تقنية ومالية أكثر فعالية من جانب البلدان الأكثر تقدماً في شرق آسيا. وأيدت هذه الوفود بوجه عام تأييدها كبيراً التحليل الوارد في تقرير التجارة والتنمية بوصفه وسيلة لـلقاء المزيد من الضوء على المزيج الخاص من السياسات القائمة على آلية السوق والسياسات الحكومية، الذي استخدمته تلك البلدان لتنسيق عملية النمو الاقتصادي والتصنيع السريع. وتم التشديد بوجه خاص على السياسات المستخدمة للترويج للاستثمار والتصدير، ولرفع مستويات التكنولوجيات، وتعزيز التدريب، وتحسين رأس المال البشري. وتم التسليم بوجه عام بأن الدور الحاسم الذي لعبه ارتفاع معدلات استثمارات القطاع الخاص واستثمارات الهياكل الأساسية العامة في إزالة قيود التوريد يعتبر أحد الدروس الرئيسية التي ينبغي نقلها من شرق آسيا إلى بلدان نامية أخرى. كما تم التسليم بالدور الإيجابي لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الانتقائية في هذا السياق، غير أن عدداً من الوفود أعرب عن ضرورة إجراء المزيد من الدراسات

والبحوث التجريبية بشأن الصلات القائمة بين التحرير، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيا والتنمية، في ضوء تجارب شرق آسيا.

٤ - وكان هناك اتفاق في الرأي على أن واضعي السياسات في البلدان النامية أصبحوا يقدّرون على نحو أكبر دور السوق كأساس للنمو الاقتصادي. وبينما لاحظ بعض الوفود أن هناك تداخلاً كبيراً بين جدول الأعمال التقليدي للتكييف الهيكلي والكثير من سمات نجاح تجربة المنطقة الآسيوية، أكدت وفود أخرى أنه لا يمكن تفسير دينامية "المعجزة الآسيوية" تفسيراً مناسباً بالنهج الوظيفي الذي تناوله مؤسسات بريطون وودز وأعربت عن قلقها لأن دور الدولة التكميلي، والتحصيحي عند اللزوم، قد أَهمل على نحو لا مبرر له في الكثير من المناقشات الأخيرة حول السياسة الإنمائية وبرامج التكييف الهيكلي. وقالت بعض الوفود إنه ينبغي لجيل جديد من برامج التكييف الهيكلي أن يتناول الدروس المستخلصة من تجربة شرق آسيا. غير أن بعض الوفود الأخرى من شرق آسيا حذرت من إجراء تقييم غير نقدي لتجارب بلدانها، معترفة بوقوع أخطاء وبأن هذه الأخطاء يجب أن تدرج في إطار عملية التعلم.

٥ - وشكلت مسألة الطريقة التي استخدمت بها اقتصادات شرق آسيا الموارد الخارجية لتعزيز دينامية النمو المحلي لديها موضوع اهتمام خاص لكثير من الوفود. كما أشير إلى أن الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيات الأجنبية كان جزءاً لا يتجزأ من التنمية الناجحة في جميع اقتصادات شرق آسيا. وأعرب عدد من الوفود عن شكوك بشأن إمكانية استخدام سياسات تجارية وصناعية أكثر انتقائية، على غرار السياسات التي يبدو أن بعض بلدان شرق آسيا قد اتبعتها، في سياق البيئة التجارية الجديدة التي أدى فيها ازدياد التحرير إلى الحد من استقلالية الدولة في صوغ سياستها الاقتصادية الوطنية، وحثت هذه الوفود الأمانة على الاضطلاع بأعمال لتقرير إجراءات للسياسة العامة أكثر تحديداً على نحو يتمشى مع اتفاقيات جولة أوروغواي.

٦ - وأبدى عدد من الوفود بعض الشك إزاء النهج التفاؤلي المعتمد في تقرير التجارة والتنمية لهذا العام فيما يتعلق بالبيئة العالمية للتصنيع الموجه نحو التصدير. وبينما كان هناك اتفاق على أن العولمة تتيح الكثير من الفرص الجديدة للبلدان النامية، رأت بعض الوفود أن العولمة تنطوي أيضاً على خطير متزايد بتهميش هذه البلدان. ورأى عدد وفود أن البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية القائمة اليوم لا تنفي إلى نفس التنتائج إذا ما قورنت بالفترة التي كانت قائمة عندما بدأت شرق آسيا تُطلع نحو النمو الاقتصادي المستدام. وتم تحديد مجموعة من العوامل، مثل تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، وازدياد الحمائية، وازدياد المنافسة فيما بين مصدّري البلدان النامية، بوصفها عوامل تسهم في هذه البيئة المتغيرة.

٧ - وفي ضوء العقبات العالمية الجديدة التي يواجهها واضعو السياسات في البلدان النامية، أعرب الكثير من الوفود عن الاهتمام بالبعد الإقليمي لنجاح منطقة شرق آسيا، وهو نجاح شكلت فيه التجارة والاستثمار أدوات لنقل دفعات النمو فيما بين البلدان ذات المستويات المختلفة من التنمية. وناقشت عدة وفود ما تبذله هي نفسها من جهود متعددة في هذا الاتجاه، وبخاصة نهج "الخطوة خطوة" الجاري

اعتماده. وحيث عدد من الوفود على القيام بالمزيد من الأعمال بشأن هذا الجانب من نجاح منطقة شرق آسيا وآثاره على استراتيجيات التنمية بشكل أعم.

٨ - أما الفكرة المطروحة في تقرير التجارة والتنمية، والقائلة بأن من شأن إنشاء خدمة تسويق وإعلام أن يساعد الكثير من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في صوغ استراتيجياتها التصديرية برصد أحوال السوق الخاصة بمصنوعات محددة كثيفة العمالة، فقد لقيت استجابات متفاوتة. ولاحظ عدد من الوفود أن هذه المهمة تشكل بالفعل أحد الأنشطة الهامة المضطلع بها داخل مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وفي إطار المساعدة الإنمائية الثنائية. إلا أن بعض الوفود الأخرى شجع الأمانة على الإيمان في دراسة هذه المسألة.

٩ - واختلفت الآراء اختلافاً حاداً فيما يتعلق بالاحتمالات المرتبطة لل الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. فرأى بعض الوفود أن تحقيق تقدم جوهري من حيث الاستقرار العالمي بدأ يترجم إلى نمو أكثر استدامة، وبخاصة في الشمال. كما أن أداء النمو المسجل في الآونة الأخيرة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يظهر علامات مشجعة من هذا المنظور. إلا أن وفوداً أخرى رأت أن معدل النمو العام لل الاقتصاد العالمي ما زال منخفضاً جداً وأن الارتفاع في أنحاء عديدة من العالم ما زال قصير المدة إلى درجة يتذرع معها إجراء تنبؤات من أجل الإجراءات المقبلة. وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء السياسات الانكماشية التي تتبعها البلدان المتقدمة وإزاء إصرارها على مكافحة الضغوط التضخمية الظاهرة، وهي سياسات ساهمت في إبطاء النمو في الاقتصاد العالمي. نظراً إلى أن البلدان الصناعية الرئيسية ما زالت تمثل ثلاثة أرباع الناتج العالمي. وأعربت بعض الوفود عن خشيتها من أن يؤدي استمرار البطالة في هذه البلدان، بل وارتفاعها، إلى توليد ضغوط معاكسة للالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقات جولة أوروغواي، الأمر الذي يعرض للخطر نوع الاستراتيجيات المتبعة في شرق آسيا والمتمثلة في استراتيجيات النمو الذي يقوده التصدير. ورأى وفود آخر أن تدعيم النظام المالي يشكل أحد المهام الأساسية للسياسة الاقتصادية وأن من شأن تخفيض أسعار الفائدة وتحقيق توقعات أكثر إيجابية في الأجل الطويل أن يعزز النمو في الاقتصاد العالمي.

١٠ - وأشار الكثير من الوفد إلى مشكلة الدين بوصفها أحد العوائق التي تواجهها البلدان النامية في الوقت الراهن. ورحب الوفود بتناول قضية الدين في تقرير التجارة والتنمية ووصفت هذا التناول بأنه استعراض عام جيد ودقيق للمبادرة الجارية في مؤسسات بريطون ووذ. وأعرب عدد من الوفود عن الامتنان لما يقوم به الأونكتاد من عمل مفيد بشأن إدارة الدين وفي مفاوضات نادي باريس. وأشارت بعض الوفود إلى المقترفات التي قدمت مؤخراً في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والهادفة إلى التخفيف من عبء الدين أقل البلدان نمواً. وبينما رحّبت الوفود ترحيباً حاراً بهذه المقترفات بوصفها تدفع المناقشة في الاتجاه الصحيح، رأى عدد من الوفود الأخرى أنه يمكن القيام بأكثر من ذلك، وخاصة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورأى أن معايير القدرة على تحمل الدين ما زالت تقيدية وأن هناك حاجة إلى بعض المرونة في تحديد أهلية البلدان وإلى إطار زمني واقعي. وقالت بضعة وفود إن مشكلة الدين ينبغي أن تعالجها

مؤسسات بريتون وودز وأن تقرير التجارة والتنمية ينبغي أن يركز على الأولويات الجديدة التي تم الاتصال عليها في الأونكتاد التاسع.

١١ - وأثني أيضاً على تقرير التجارة والتنمية لما تضمنه من مناقشة للعوامل التي تؤثر في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وهي مناقشة كانت مفيدة وباعثة على التفكير. وأشار إلى أهمية الأطر التنظيمية الوطنية وأكد بعض المتحدثين أنه يمكن، نظراً إلى سرعة تقلب مثل هذه التدفقات، فرض أنواع من الرقابة على رؤوس الأموال بصورة مؤقتة، إلا أنه ينبغي أن تدعم هذه الرقابة عمليات تكيف مناسبة في مجال السياسات.

١٢ - وأشار عدد من الوفود إلى قضايا لم يشملها تقرير التجارة والتنمية لهذا العام والتي يمكن تناولها بشكل مفيد في الأعداد اللاحقة. وتشمل هذه القضايا تأثير السياسات والتنمية الاقتصادية على العدالة الاجتماعية والفقير، وإجراء تقييم أكثر تفصيلاً لفرص التصدير التي أوجدها جولة أوروغواي بالفعل للبلدان النامية.

جيم - برنامج العمل للتسعينيات لصالح أقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها (٤٣٤) : أقل البلدان نمواً^(٥)

١ - أوصى برنامج العمل للتسعينيات لصالح أقل البلدان نمواً وحصلة استعراضه الشامل لمنتصف المدة بسياسات وتدابير تتخذ على الصعيدين الوطني والدولي لمواجهة خطر التهميش المتزايد لهذه البلدان في النظام التجاري الدولي. كما لخصت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التدابير الكفيلة بتعزيز ادماج أقل البلدان نمواً في اقتصاد عالمي متسم بالعولمة والتحرير المتتسارعين. وقد تم، في صياغة هذه التدابير، إيلاء اهتمام خاص للمساعدة على تمكن أقل البلدان نمواً من استغلال ما يمكن أن يتيح لها من الفرص إلى أقصى حدٍ والتقليل من المخاطر الممكن أن تنتج عن اتفاقيات جولة أوروغواي إلى أدنى حدٍ.

٢ - إن تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على جني الفوائد المحتمل أن تنجم عن اتفاقيات جولة أوروغواي من شأنه أن يستلزم بناء قدراتها التوريدية على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير القادر على المنافسة. وهذا بدوره سوف يتطلب، مثلاً أشارت نتائج استعراض منتصف المدة الشامل والدورة التاسعة للأونكتاد، اتخاذ تدابير وطنية ومساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف أطول أجلاً تركز على تحسين السياسات المضدية إلى خلق التجارة والتغلب على العوائق التي تواجه على صعيد العرض.

٣ - وفي هذا الصدد، يعيد مجلس التجارة والتنمية تأكيد نتائج استعراض منتصف المدة الشامل والأونكتاد التاسع بقدر ما لها من صلة بتجارة أقل البلدان نمواً والقضايا ذات الصلة بهذه التجارة.

٤ - وتنص الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع، في الفقرة ٨٣ على ما يلي: "ينبغي توجيهه عمل الأونكتاد لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والتركيز على قضايا التنمية. وينبغي أن يكون عملي التوجه وأن يوفر التوجيه بشأن السياسات الوطنية وتهيئة بيئه تمكينية تفضي إلى التجارة والتنمية". إن إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي من شأنه أن يتطلب تنمية القدرات التصديرية على إنتاج السلع والخدمات الممكن تداولها على أساس يتسم بالقدرة على المنافسة. وفي هذا الصدد يشجع الأمين العام للأونكتاد على صياغة برامج قطرية متكاملة على نطاق الأونكتاد لفائدة نسبة من أقل البلدان نمواً عن طريق تجميع المساهمات المقدمة من شعوبه وفقاً للأولويات التي تحددها أقل البلدان نمواً المعنية.

٥ - وينبغي للأونكتاد أن يتعاون عن كثب وينسق مع المنظمات المعنية من قبيل منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وغير ذلك من المنظمات الإنمائية، من أجل تصميم وتنفيذ الأنشطة الآمنة الذكر لضمان تمازك ما يقدم من مشورة ودعم في مجال السياسة العامة.

٦ - ويطلب مجلس التجارة والتنمية من أمانة الأونكتاد ومن اللجان أن تعمد، في اضطلاعها بمهامها، إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وينبغي للجان، عند تقديم تقاريرها إلى المجلس أن تسعى، حيثما يمكنها ذلك، إلى إبراز النتائج التي لها صلة خاصة بأقل البلدان نمواً.

٧ - كما يطلب المجلس من المكتب الموسع أن ينظر في طريقة العمل التي سيتوخاها المجلس مستقبلاً في إجراء استعراضه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات صالح أقل البلدان نمواً بغية تيسير النقاش المعمق لهذا البند في ضوء الأولويات التي وضعها الأونكتاد التاسع.

ملخص أعده رئيس اللجنة الأولى للدورة عن البند ٤ من جدول الأعمال^(١)

مقدمة

- ١ - أجرت اللجنة الأولى للدورة التابعة لمجلس التجارة والتنمية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ ولحصيلة الأونكتاد التاسع، الاستعراض السنوي السادس للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للستينيات صالح أقل البلدان نمواً بالاستناد إلى التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٦ والإضافة التي أعدت له كوثيقتين أساسيتين. وأود أن أسجل رسمياً ما تم الإعراب عنه من تقدير لأمانة الأونكتاد على النوعية الممتازة لهذا التقرير الذي تضمن معلومات وتحليلات جدّ مفيدة وذات قيمة خاصة بالنسبة لحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية.
- ٢ - كما أجرت اللجنة تبادلاً غير رسمي للأراء ونقاشاً مثمراً بشأن المبادرات الأخيرة في مجال التجارة الخارجية لأقل البلدان نمواً وديونها الخارجية. وقد ساهم اشتراك مسؤولين وخبراء رفيعي المستوى من أقل البلدان نمواً وشركاء هذه البلدان في التنمية في الاجتماع مساهمة ملموسة في إجراء حوار بناء. (الاطلاع على ملخص لاجتماع الفريق، انظر المرفق).

أداء النمو الأخير

- ٣ - لوحظ أن أقل البلدان نمواً كمجموعة أظهرت تقدماً اقتصادياً متواضعاً في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ بعد سنوات طويلة من الركود أو التدهور. ومن بين ٤٨ بلداً أقل نمواً قدر أن ١٤ بلداً قد حققت نمواً اقتصادياً قوياً في عام ١٩٩٥، بمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يزيد على ٥ في المائة سنوياً. وكان من المشجع مشاهدة أن أبرز تحسن في الأداء الاقتصادي حدث في أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وكما أوضح تقرير أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٦ كان التحسن الشامل في الأداء الاقتصادي لهذه البلدان راجعاً إلى تجمع عدد من العوامل منها ما أحرز من تقدم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض البلدان، والفوائد التي تحققت من إصلاحات السياسة الاقتصادية الداخلية، وتحسين أسعار السلع الأساسية منذ نحو عام ١٩٩٤ والظروف المناخية المؤاتية. كما أسهمت الجهود لتنفيذ سياسات مالية ونقدية أكثر حذراً ترمي إلى الحد من اختلالات الاقتصاد الكلي في تحفيض التضخم في عدة بلدان، وعودة الثقة إلى المستثمرين. غير أنه لوحظ، بالرغم من هذه التحسينات العامة، أن تحولاً حاسماً في التدهور الاجتماعي - الاقتصادي في أقل البلدان نمواً لا يلوح بعد في الأفق.

المساعدة الإنمائية الرسمية والدين

- ٤ - من دواعي القلق الشديد استمرار الانخفاض في الأنسبة الشاملة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، التي كانت في عام ١٩٩٤ أقل من نصف أهداف المساعدة والتعهدات التي حددت في مؤتمر باريس، مع انخفاض عدد البلدان المانحة التي استوفت هذه الأهداف عنها في عام ١٩٩٠. وقد لقي تحسن أداء المساعدة من جانب بعض المانحين الترحيب، وحيث

أقل البلدان نمواً المانحين على بذل مزيد من الجهود للوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية والتعهدات التي قطعت في برنامج العمل، وأكَّدت من جديد في استعراض منتصف المدة الشامل وفي الأونكتاد التاسع.

٥ - وقد بذل عدد من أقل البلدان نمواً جهوداً قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحرير اقتصاداته، وتقديم حواجز قوية للاستثمار. ورغم هذا لم يكن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي مشجعاً. وتم التأكيد على الحاجة إلى مبادرات جديدة مع الدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل جعل الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً حقيقة واقعة. وينبغي أن يشمل ذلك المساعدة على التصدي للمشاكل الأساسية المتعلقة بالقدرات المحلية ومن بينها تنمية الهياكل الأساسية المحلية، وتعزيز القدرات على جانب العرض. ومن المجالات الأخرى التي تم التركيز عليها تعزيز الإطار التنظيمي الداخلي وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق.

٦ - ويظل عبء الديون على أقل البلدان نمواً، وخاصة من بلدان أفريقيا بالغ الإفراط ويشكل معيقاً خطيراً لتنميتها. ومما يبعث على القلق بوجه خاص تزايد نصيب أقل البلدان نمواً من الالتزامات المتعددة الأطراف في مجموع الدين القائم وفي خدمة الدين. وفي هذا الصدد يعد التقدم الكبير الذي حدث في الأسبوع الأخير في معالجة مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، أمراً مشجعاً. وما يتسم بأهمية خاصة الالتزام المتفق عليه من جانب المجتمع المالي الدولي ونادي باريس باتخاذ تدابير إضافية لخفض عبء الدين على البلدان المؤهلة لذلك إلى مستويات متحملة في الحالات التي لا يحتمل أن توفر فيها الآلية القائمة للتخفيف من وطأة الديون الآخر الكافي للتخفيف. وأكَّدت أقل البلدان نمواً على أن فعالية هذه المبادرات سوف تتوقف على طبيعة معايير الأهلية والمرونة في تطبيقها. كما تم تشجيع الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس، على اتخاذ تدابير مماثلة للتخفيف من عبء الدين الخارجي على أقل البلدان نمواً.

التجارة الخارجية

٧ - أبرزت نتائج الأونكتاد التاسع التحديات التي تطرحها العولمة والتحرير على أقل البلدان نمواً، وكذلك الحاجة إلى تقديم دعم لهذه البلدان لمساعدتها على تجاوز مخاطر مزيد من التهميش في هذه العملية. فتعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية الآخذة في الاتساع يتطلب هيكل إنتاج تتسم بالكفاءة، و تستطيع مواجهة الطلب الذي يزداد تشدداً فيما يتعلق بالتنوعية والتكلفة وهيكل التسلیم للأسواق الدولية. وهذه المتطلبات تتناقض بشكل حاد مع السمات البارزة لقطاع التصدير في أقل البلدان نمواً، فمن هذه السمات النقص الخطير في التنويع وجوانب القصور الواسعة الانتشار في المهارات التنظيمية والإدارية وفي القدرات التكنولوجية والبنية الأساسية المادية وخدمات الدعم مثل التمويل والتسويق والتأمين. وسيحتاج إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي جهوداً متضادرة من هذه البلدان ومن المجتمع الدولي. وقد استُرِّعَ الانتباه في هذا الصدد إلى الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال^(٧).

مرفق

تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن أعمال اجتماع الفريق المعنى بالبند ٤ من جدول الأعمال

- ١ - تركزت المناقشات في الفريق على خطة العمل لصالح أقل البلدان نمواً التي يجري وضعها في منظمة التجارة العالمية وعلى مبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي اتخذت مؤخراً لحل مشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وترد أدناه بعض النقاط الهامة المنشقة عن هذه المناقشات.
- ٢ - لوحظ أن خطة العمل ستساهم، في حالة وضعها وتنفيذها على النحو الواجب، في تعزيز الآفاق التجارية لأقل البلدان نمواً وفي اندماجها بسرعة في الاقتصاد والتجارة العالميين اللذين يتجهان الآن بسرعة إلى العولمة والتحرير. كما أن تخفيف الديون من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً على تحرير الموارد النادرة مما يمكن أن يساعد، بدوره، عملية التكيف والإصلاح للتغلب على أوجه الضعف التي تعاني منها هيكلياً وعلى جانب العرض.
- ٣ - ويتوقع من خطة عمل منظمة التجارة العالمية أن تشمل ثلاثة عناصر: تحسين شروط الوصول إلى الأسواق؛ وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والتنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية المعنية في تنفيذ الخطة. وسيعرض المشروع على الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في سنغافورة في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٦. وسيُدعى إجتماع وزاري لأقل البلدان نمواً إلى الانعقاد في تشرين الثاني/نوفمبر لمساعدة هذه البلدان في الإعداد للاجتماع الوزاري الذي سيُعقد في سنغافورة. وبعد هذا الاجتماع، ستعقد منظمة التجارة العالمية اجتماعاً رفيع المستوى للنظر في التعاون والتنسيق فيما بين منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ خطة العمل لصالح أقل البلدان نمواً.
- ٤ - وأشار بعض المشاركين إلى أن خطة عمل منظمة التجارة العالمية ستكون أداة هامة لتعزيز وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق ولكنها قد لا تكفل في حد ذاتها زيادة الصادرات. وسيلزم استكمال الخطة بأعمال تهدف إلى التغلب على العقبات القائمة على جانب العرض بایجاد الهياكل الأساسية البشرية والمادية والمؤسسية اللازمة، وترفع القدرة التكنولوجية، وتقديم الدعم لتحسين التجارة والسياسات المتصلة بها. وأُشير إلى الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم المالي لحل القيود الأطول أجالاً.
- ٥ - وتم إبراز التعاون الجاري بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في تقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً في مجال التجارة. وينبغي أن يعمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية معاً من أجل بلورة إجراءات محددة وتنفيذها. وشدد بعض أعضاء الفريق على ضرورة ألا تقتصر المساعدة التقنية على الحلقات الدراسية وتوفير الخبراء، بل ينبغي أن تساعده على مواجهة المشاكل الجوهرية التي تفرض قيوداً

على القدرة الانتاجية لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تتفق هذه المساعدة تفصيلاً مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد من أقل البلدان نمواً. ويلزم اتباع نهج متعدد التخصصات في برامج المساعدة المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

٦ - وتناول الفريق مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر لأقل البلدان نمواً. فقد وضعت معظم أقل البلدان نمواً سياسات متحركة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان ظل ضئيلاً. ولاحظ بعض المشتركين أن المشكلة ليست في السياسات ولكن في أوجه الضعف الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ويُفضل المستثمرون الأجانب الاستثمار في البلدان التي تتمتع بهيكل أساسية أحسن حالاً، وهو ما لا يتوافر في أقل البلدان نمواً. وأوصى هؤلاء الأعضاء بأن تعمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدماً والمنظمات الدولية معاً على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً.

٧ - وناقش الفريق أيضاً مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي اتخذت مؤخراً بشأن مدiovنة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهناك في الـ ١٤ بلداً التي ينطبق عليها هذا الوصف ٢٩ من أقل البلدان نمواً. وذكر للفريق أن المبادرة استهدفت حل مشاكل الدين المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتحفيض عبء الدين الخارجية إلى مستويات يمكن احتمالها لکفالة عدم تعريض عمليات التكيف والاصلاح في هذه البلدان للمخاطر الناشئة عن المدiovنة. ولن تتلوى الإجراءات التي ستُتخذ بموجب هذه المبادرة إلا بعد قيام البلد المدين بإثبات قدرته على استخدام الدعم الذي سيُقدم له استخداماً جيداً وعن طريق تقديم سجل مرض لأداء السياسة العامة. وتبلغ التكلفة التقديرية للمبادرة نحو ٥,٥ مليار دولار وسيقوم بتمويلها مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي والصناديق التابعة للبنك الدولي، ونادي باريس، التي ينبغي أن يبلغ نصيبها ٨٠ في المائة في تحفيض الدين. وقد لا تشمل العمليات شروطاً أقل للبلدان المدينة المشاركة.

٨ - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٣٦ (٤-٤): التنمية في أفريقيا^(٨)

٩ - وفقاً للمحصلة النهائية للأونكتاد التاسع، "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، وخاصة الفقرة ١٠٧(ج)، استعرض المجلس في دورته الثالثة والأربعين التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة

الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ونظر في إسهام الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا. وعقد المجلس أيضا اجتماعا لفريق من المتخصصين بشأن الحالة في أفريقيا، بمشاركة وزراء وسفراء^(٩).

٢ - ولاحظ المشتركون في مناقشات المجلس، فضلا عن مناقشات الفريق، أن جهود البلدان الأفريقية بشأن مجالات مختلفة أدت إلى تحسن ملحوظ في أدائها الاقتصادي الشامل، إذ هبط عدد البلدان التي سجلت نموا سلبيا إلى ٣ بلدان في عام ١٩٩٥ فيما ارتفع عدد البلدان التي حققت هدف النمو بنسبة ٦ في المائة في السنة بلغ ١٢ بلدا مع نهاية عام ١٩٩٥. وأحاط المجلس علما بإصلاحات المؤسسية والسياسية، وكذلك بإصلاحات السياسات التنظيمية والاقتصادية التي قام بها بلدان أفريقيا عديدة بغية تأمين سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وتسهيل تدفق الاستثمار إلى بلدانها، وتبئنة مدخلاتها المحلية، وتنمية مواردها البشرية، وتطوير قاعدة الانتاج والتصدير لاقتصاداتها.

٣ - وأحاط المجلس علما أيضا بجهود المجتمع الدولي لدعم الجهود الأفريقية وذلك، في جملة أمور، من خلال التخفيف من عبء الديون، ومد نطاق الأفضليات التجارية، وآليات التعويض في مجال الصادرات، وتدفقات الموارد على أفريقيا، ومختلف برامج المساعدة التقنية والمالية المقدمة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٤ - وأعاد المجلس تأكيد الاستنتاجات المتفق عليها لاستعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وطلب إلى جميع الشركاء في التنمية تنفيذ التوصيات الواردة في الاستنتاجات في أقرب وقت ممكن. وبهذا الخصوص طلبت الاستنتاجات إلى الأونكتاد القيام بدوره في تنفيذ المسؤوليات المسندة إليه في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

٥ - ويمكن أن يشمل دور الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) استمرار ومواصلة تطوير برنامجه للكفاءة في التجارة لصالح البلدان الأفريقية التي يهمها الأمر؛

(ب) تحسين خدمات دعم التجارة الميسرة للتجارة وال الصادرات؛

(ج) دعم صياغة سياسات وطنية مشجعة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛

(د) دعم صياغة سياسات وطنية مشجعة لتطوير القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومسائل الخصخصة؛

(ه) مساعدة البلدان الأفريقية على الانضمام إلى النظام التجاري العالمي، ومساعدتها على تطوير قدرتها التفاوضية في مجال التجارة، وفضلاً عن تحسين قدراتها و سياساتها في مجال المنافسة:

(و) المساعدة على تعاون البلدان الأفريقية التي يهمها الأمر في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا من خلال مشاريع تقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة في مجال السياسات العامة إلى البلدان التي يهمها الأمر؛

(ز) استخلاص الدروس الإنمائية ذات الصلة من التجارب الإنمائية الناجحة لبلدان أخرى، والتعمق في دراسة المشاكل الإنمائية المحددة التي تهم أفريقيا والبلدان الأفريقية والتعاون الاقتصادي الأفريقي ولها صلة بذلك؛

(ح) الإسهام في التنويع الرأسى والأفقى في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وتشجيع استخدام أدوات إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدرين؛

(ط) تقديم الدعم المستمر لإدارة الديون.

٦ - ويدعو المجلس المانحين إلى تقديم مساهمات خارجة عن الميزانية إلى الأونكتاد من أجل تنفيذ أنشطته في البلدان الأفريقية وتمويل برامج المساعدة التقنية الالزمة.

٧ - وينبغي أن تتعاون أمانة الأونكتاد على نحو وثيق وتنسق عملها وإسهامها مع المنظمات الدولية والإنسانية الأخرى، وبشكل خاص مع منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمات الإقليمية دون إقليمية.

٨ - ويرجى من الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير إلى دورة تنفيذية للمجلس بشأن الطريقة التي سينفذ بها المقترنات أعلاه. ويرجى أيضاً من الأمانة تقديم تقرير إلى دورة المجلس المقبلة عن التقدم المحرز في هذه الأنشطة وتنفيذها والمشاكل المعترضة في تنفيذها، إن كانت هناك أية مشاكل.

٩ - وينبغي تنظيم النظر في البند المتعلق بأفريقيا في المجلس بطريقة تسمح بإجراء تبادل عام للآراء، فضلاً عن إجراء نقاش غير رسمي مركّز بمشاركة الخبراء. ويجب أن تركز وثائق الأمانة على موضوعات محددة. ويجب أن يهدف نظر المجلس في ذلك إلى إبراز المجالات لاتخاذ إجراءات محددة.

مرفق

تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن أعمال اجتماع الفريق المعنى بالبند ٥ من جدول الأعمال

١ - تناول أعضاء الفريق القضايا التالية:

- المشاكل والتوقعات الأساسية بالنسبة لأفريقيا:

- دور وأهمية السلم والأمن والاستقرار السياسي في تنمية أفريقيا:

- امكانيات استنساخ تجربة شرق آسيا:

- دور الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل أفريقيا.

٢ - لقد كان بإمكان أفريقيا أن تصبح أغنى القارات، لكنها الآن أشد القارات فقراً بالنظر إلى بعض أوجه القصور في سياساتها الداخلية، ووجود بيئة خارجية معاكسة، وكوارث من صنع البشر (الحروب الأهلية والمنازعات المدنية) والكوارث الطبيعية. وازداد بالفعل عدد البلدان الأفريقية المصنفة باعتبارها من أقل البلدان نمواً - فيوجد الآن في أفريقيا ٣٣ بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ مجموعها ٤٨ بلداً. وتراجع نصيب أفريقيا في كل من الانتاج العالمي والتجارة العالمية، وما زالت تحقق في جذب ما يكفي من استثمار أجنبي مباشر. ويُعد معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي هو أدنى المعدلات في العالم. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية الشاملة، يضع تقرير التنمية البشرية الحالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) غالبية البلدان الأفريقية في أسفل السلم.

٣ - وفتاً للالتزامات المقدمة في برنامج العمل الجديد، حققت البلدان الأفريقية الآتي: أدخلت سياسات تحرير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛نفذت برامج للشخصية؛أدخلت إصلاحات مالية وسياسية وزادت من الشفافية والمحاسبة؛دعّمت ورشّدت التجمعات الإقليمية؛ وأنشأت آليات لمنع المنازعات وإدارتها وحلها. وبالرغم من هذه الجهود، لم يحدث تغيير في وضعها.

٤ - وتم تعين بعض العوامل الداخلية باعتبارها مسؤولة عن فشل أفريقيا في وقف تدنيها، منها:

(أ) عدم كفاية أو عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية:

(ب) غياب الإدارة السليمة (العرقية، نقص الشفافية، الانقلابات العسكرية، الفساد وغياب حكم القانون):

(ج) أوجه الضعف على جانب العرض - نقص التنوع، جوانب الضعف الهيكلي (قاعدة ضيقة للإنتاج والتصدير، عدم القدرة على المنافسة في التجارة العالمية):

(د) الكوارث الطبيعية - الجفاف والتصحر؛ وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٥ - وعين أعضاء الفريق كذلك عدداً من المشاكل على الجبهة الخارجية:

(أ) شكلت مدینیة البلدان الأفريقية القيد الرئيسي (تسدد بعض البلدان ٥٠ في المائة من حصائل صادراتها لخدمة الفوائد على ديونها، ويزيد مجموع دينها القائم الى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ضعف المتوسط للبلدان النامية الأخرى المدينة):

(ب) انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة الى أفريقيا: متلازمة إجهاد أفريقيا؛ افريقيا تخسر أمام مناطق أخرى في مجال تدفقات الموارد ونقص الإرادة السياسية:

(ج) معدلات تبادل تجاري غير مواتية، بالنظر خاصة الى التجارة في السلع الأساسية:

(د) مشاكل الوصول الى الأسواق والقضايا المتصلة بما بعد جولة أوروغواي (جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة):

(هـ) الفشل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي البعيدي الأثر.

٦ - وفي الإشارة الى طريق التقدم، أكد أعضاء الفريق على ما يلي بالنسبة لأفريقيا:

(أ) الاعتماد على الذات، مع تكثيف الجهود لتيسير التكامل والتعاون الاقتصادي بين، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. كما دعا أعضاء الفريق الى زيادة المساعدة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي لترتيبات التعاون هذه:

(ب) بناء السلام وحل المنازعات، بما في ذلك القضاء على الأسباب الرئيسية للصراع الاجتماعي (وهذا مجال أساسى يحتاج الى اهتمام عاجل):

(ج) تعميق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

(د) الاستثمار في نقل التكنولوجيا، وربطه بالتقنيات المحلية وتنمية الموارد البشرية.

٧ - دعا أعضاء الفريق المجتمع الدولي إلى:

(أ) تحقيق التزاماته بتيسير انتعاش وتنمية أفريقيا، وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لتقديم مساعدة هادفة:

(ب) الاعتراف بأهمية تنفيذ البرامج الدولية القائمة لصالح أفريقيا:

(ج) التعامل بفعالية مع الدين الخارجي الأفريقي؛

(د) زيادة تدفقات الموارد على أفريقيا، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ه) دعم جهود أفريقيا في مجال التنويع؛

(و) إنشاء آليات مناسبة لمعالجة التدهور في معدلات التبادل التجاري؛

(ز) تقديم المساعدة إلى آليات التعاون دون الاقليمي.

٨ - ولاحظ أعضاء الفريق وجود وفرة في البرامج الدولية المعنية بأفريقيا تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة فشلت في تحقيق نتائج ملموسة. الواقع أن الحالة ظلت تتدحرج أثناء تنفيذ هذه البرامج. والى جانب الإفتقار الى الإرادة لتنفيذ هذه البرامج، من حيث كفاية الموارد، كان التنسيق سيئاً داخل منظومة الأمم المتحدة، لذلك رحبّ أعضاء الفريق بالمبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا على أمل أن تحسن من التنسيق. إلا أنهم حذروا بأن هذه المبادرة ينبغي ألا تكون بدليلاً عن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينيات، بل تكون عاملاً حفازاً ييسر من تنفيذ برنامج العمل الجديد.

٩ - وشملت القضايا المتعلقة بدور الأونكتاد: (أ) الخصائص المحددة بشأن إسهام الأونكتاد في المبادرة الخاصة بشأن أفريقيا فيما يتعلق بالتجارة وفرص الوصول الى الأسواق؛ (ب) هل يتبعين على الأونكتاد أن يمارس دور الوكالة الرائدة في الاستثمار، الذي يشكل جزءاً من المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا.

١٠ - كما أحاط أعضاء الفريق علماً بالأنشطة التي نفذّتها فرادي الحكومات المانحة في أفريقيا. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول المعنى بالتنمية الأفريقية في طوكيو، اضطلعت الحكومة اليابانية بعدد من الأنشطة كمتابعة للمؤتمر شملت: محفل آسيا/أفريقيا (باندونغ، أندونيسيا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)؛ حلقة العمل الأفريقية لشرق وجنوب أفريقيا المعنية بتطبيق إعلان طوكيو (هراري، زامبيا، تموز/يوليه ١٩٩٥)؛ اجتماع فريق للخبراء بشأن التمويل العام، وتنمية القطاع الخاص، والتجارة والزراعة، وتنمية الموارد البشرية وتنمية الهياكل الأساسية (سيشيل، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥). كما ورد ذكر عدد من المبادرات الأخرى التي اتخذتها حكومة اليابان.

١١ - وفي فترة ما بعد جولة أوروغواي، يتعين على أفريقيا أن تنتظر تنفيذ الالتزامات المقدمة لصالحها. ومن هنا من السابق لأوانه التطرق إلى مسألة المفاوضات المتعلقة بالاستثمار. إن الأونكتاد هو المنظمة الدولية الوحيدة ذات العضوية العالمية التي يمكنها دراسة القضايا المتعددة الأبعاد، وإجراء المناقشات غير الرسمية والإسهام في نوعية هذه المناقشات. وهذه طريقة طبيعية لإنضاج هذه القضايا قبل الدخول في آية مفاوضات.

١٢ - وأخيراً، أشاد أعضاء الفريق بالنرويج واليابان لما بذلاه من جهود لتقديم المساعدة والدعم لأفريقيا.

هاء - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

(البند ٦ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٧ (د-٤): أنشطة التعاون التقني^(١)

وافق مجلس التجارة والتنمية على ما يلي:

١' أن يرجو من الأمين العام للأونكتاد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وخططة التعاون التقني قبل نهاية عام ١٩٩٦، بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس مقررات ميدراند ذات الصلة والاقتراحات الواردة في تقريره (TD/B/43/7) والتعليقات عليها؛ على أن يراعي كذلك آراء الدول الأعضاء التي قدمت خلال عملية التشاور سالفه الذكر بشأن الاتجاهات في برنامج التعاون التقني للأونكتاد لعام ١٩٩٥ ومضمونه؛

٢' وضع الاستراتيجية والنظر في خطة عام ١٩٩٧ والعاملين التاليين له في الدورة التنفيذية للمجلس في أوائل عام ١٩٩٧؛

٣' الدعوة إلى تقديم تبرعات إلى صندوق الأونكتاد الاستئماني المقترن لصالح أقل البلدان
نمواً؛

٤' الترحيب بالمشاورات بين الأمين العام للأونكتاد ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وخاصة على ضوء غایيات التنمية البشرية المستدامة في البرامج التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعوة الأمين العام إلى إبلاغ المجلس دورياً بالتقدم المحرز في سير هذه المشاورات؛

٥' أن يرجو من الأمين العام للأونكتاد، تنفيذاً للفقرة ٩٩ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، استعراض ترتيبات التعاون القائمة، وعقد ترتيبات رسمية عند الاقتضاء، مثل مذكرات للتفاهم مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ وينبغي أن تكون هذه الترتيبات شفافة، وأن تناقش مع الدول الأعضاء، وأن تتناول إمكان إقامة فرق عمل مشتركة بين الوكالات، والترحيب بالبرنامج المتكامل من أجل افريقيا الذي بدأه الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية واقتراح إجراء تقييم لتنفيذ ذلك البرنامج.

الجلسة العامة ٨٨١
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ملخص أعده رئيس اللجنة الثانية للدورة عن البند ٦ من جدول الأعمال^(١)

١ - أجرت الوفود مناقشة مفيدة وواسعة النطاق بشأن التعاون التقني للأونكتاد. وجرى التبادل البناء لوجهات النظر بين البلدان المستفيدة والبلدان المانحة، التي نظرت إلى الاتجاهات الماضية والآفاق المنتظرة في ضوء نتائج الأونكتاد التاسع بشأن التعاون التقني، على أساس الوثائق التي أعدتها الأمانة TD/B/43/7 والمرفق الإحصائي).

٢ - وقد تبدّى رأي حظي باتفاق واسع بشأن الحاجة إلى تنفيذ الأحكام التي وضعت في ميدراند بشأن التعاون التقني بصفة عاجلة. وطلب إلى الأمانة أن تعد في أسرع وقت ممكن مشروع الاستراتيجية اللازمة للترابط بين البرنامج العادي والبرامج الخارجة عن الميزانية والخططة الثلاثية المتقدمة للتعاون التقني، لكي يبحثها المجلس ويعتمدها في وقت مبكر عام ١٩٩٧ على أساس تعليلات الوفود واقتراحات الأمين العام للأونكتاد. وينبغي أن تكون الخطة لعام ١٩٩٧ متاحة قبل نهاية عام ١٩٩٦.

٣ - وارتئي أيضاً أن الأونكتاد يحتاج إلى برنامج أكثر تركيزاً للتعاون التقني يستند إلى أولويات برنامج عمله وإلى المجالات المحددة في الفقرة ٩٧ من النتائج النهائية للأونكتاد التاسع. وأشار إلى أن الأمر يقتضي أن يرتكز ذلك على طلبات البلدان المستفيدة. وكان هناك اتفاق أيضاً على وجوب أن تعكس الاستراتيجية

والخطة تركيزاً للتعاون التقني على الأنشطة الموجهة الى العمل التي تسهم عملياً في التنمية على المستوى القطري أو الاقليمي.

٤ - وأحاطت لجنة الدورة علماً أيضاً بالاتجاهات في تعبئة الموارد واستخدامها. ورحبت بالزيادة في المساهمات المقدمة للصناديق الاستثمارية للتعاون التقني للأونكتاد من المصادر الثنائية وغير الثنائية، التي ينبغي مواصلة تبعتها على نحو يتمشى مع أولويات الأونكتاد.

٥ - وأعرب عن القلق إزاء الانخفاض المطلق والمتناسب في أنشطة المساعدة التقنية في أقل البلدان نمواً، بما ينافق الأولويات المتفق عليها في ميدراند. وفي معرض التذكير بنتائج ميدراند، ظهر اتفاق على أن البلدان الأكثر احتياجاً - وخاصة في إفريقيا وأقل البلدان نمواً - ينبغي منحها أولوية في المساعدة التي يقدمها الأونكتاد وأن تتعكس هذه الأولوية بشكل كامل في الاستراتيجية والخطة الثلاثية للتعاون التقني.

٦ - وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية والخطة أيضاً إنشاء صندوق استثماري للأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً - وهو أمر ينظر إليه على أنه أداة إيجابية لتعزيز سياسة الأونكتاد التاسع الرامية إلى إعطاء أولوية لأقل البلدان نمواً. وأعربت بعض البلدان عن استعدادها للنظر نظرة مواتية في تقديم مساهمات للصندوق. ولا ينبغي لإنشاء مثل هذا الصندوق أن يؤثر على جهود الأمانة الرامية إلى تركيز الأولوية على أقل البلدان نمواً في أنشطة التعاون التقني الأخرى التي يضطلع بها الأونكتاد خارج نطاق الصندوق. وأعربت الوفود عن تطلعها إلى المشاورات المعتمدة مع الأمين العام بهذا الشأن.

٧ - وشدد المتحدثون عن مجموعات أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا وآسيا على ما يساورهم من قلق من أن تكون الزيادة التي شهدتها مؤخراً أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في وسط وشرق أوروبا على حساب برامج الأونكتاد في البلدان النامية وأن تكون معوقة لتوجه الأمانة وقدرتها على دعم هذه البرامج. وأكدت جميع الوفود على أهمية تخطيط وتنفيذ برنامج الأونكتاد للتعاون التقني وفقاً لـ "أحكام الفقرة ٩٥ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية".

٨ - وعلق ممثلو الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال أهمية كبيرة على أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في منطقتهم، واتفقوا على أن هذه البرامج ينبغي ألا ت تعرض للخطر العمل التنفيذي للأونكتاد دعماً للبلدان النامية.

٩ - وكان هناك تأكيد قوي على عملية الرصد والتقييم باعتبارها عنصراً هاماً في تحسين فعالية التعاون التقني وفي تركيز الأنشطة على النتائج والتأثير. وارتئي أن الأمر يحتاج إلى ثقافة للتقييم حتى يتسعى إدراج الدروس المستفادة من التجربة في مرحلة التصميم.

١٠ - وأشار إلى عدة برامج للتعاون التقني حددت في الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع، باعتبار أنها توفر مستوى عالياً من المشورة والدعم للبلدان المستفيدة. وأشار بصفة خاصة إلى الحاجة إلى المساعدة في بيئة ما بعد جولة أوروغواي، بما فيها القضايا الجديدة والآخذه في الظهور وقانون المنافسة والاستثمار. وشدد بعض الوفود على الحاجة إلى التعاون التقني في مجال التجارة مع البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك تقديم المساعدة للبلدان التي يتصدر الانضمام إلى هذه المنظمة. ومن البرامج الأخرى التي أثنى عليها الوفود: إدارة الديون، وبرنامج تنظيم المشاريع للقرن ٢١ (EMPRETEC 21)، والتعاون دون الإقليمي والإقليمي، وبرنامج التدريب التجاري والكفاءة في التجارة، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية وشبكة نقاط التجارة العالمية. وطالب بعض الوفود بمزيد من التعاون التقني لقطاع السلع الأساسية، في ضوء أهمية هذا القطاع لعدد من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً.

١١ - وأيد عدة وفود اقتراح دعوة البلدان التي تستعمل البرامج الحاسوبية للأونكتاد - أي نظام المعلومات المسبقة عن البضائع والنظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام رصد الديون والتحليل المالي - إلى الإسهام في التكاليف المترتبة على الصيانة المنتظمة وخدمة الدعم، على أن يكون مفهوماً أن يعكس مستوى "رسوم المستعمل" هذه القدرة على الدفع، غير أن بلداناً أخرى رأت أن الاقتراح في حاجة إلى مزيد من الدراسة قبل تطبيقه. وقدم طلب بإعفاء أقل البلدان نمواً من رسوم المستعمل هذه. واقترحت بعض البلدان المانحة زيادة تطوير مفهوم تقاسم التكاليف في تمويل برنامج التعاون التقني للأونكتاد.

١٢ - ورحبت لجنة الدورة بالتعاون المتزايد مع المنظمات الأخرى في إعداد برامج التعاون التقني المشتركة وتنفيذها. وأشار بوجه خاص إلى برنامج التعاون التقني المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من أجل تنمية تجارة أفريقيا في بيئة ما بعد جولة أوروغواي كمثال لمنافع التعاون فيما بين الوكالات. وجرى التشديد على ضرورة اجراء تقييم لتغيير هذا البرنامج. كما وأشار إلى أهمية التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مجالات الاستثمار وتنمية المشاريع.

١٣ - وأعرب عن القلق بشأن الانخفاض الحاد في توافر موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع التعاون التقني في مجالات التجارة والتنمية التي ينفذها الأونكتاد. وأعرب الوفود عن رأي مؤداه أن التعاون التقني من أجل التجارة والاستثمار من شأنه أن يعزز أهداف التنمية البشرية المستدامة. ولهذا الغرض سيكون التعاون الآوثق بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفيداً في تمكين الأونكتاد من تعزيز الأهداف المحددة في میدراند. ورحب الوفود باستئناف حوار أنشطته بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد بشأن هذه المسألة. كما أشار إلى أن البلدان المستفيدة يمكن أن تدرج طلبات التعاون في مجال التجارة والاستثمار في برامجها الوطنية التي يمولها مانحون خارجيون بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واؤ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

(أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

قرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في ضوء التقرير الشفوي المقدم من رئيس اللجنة الثانية للدورة وبعد موافقة مكتب المجلس، إرجاء النظر في البند ٧(أ) من جدول الأعمال إلى الدورة العادية القادمة للمجلس.

(ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٨ (د-٤٢): اشتراك خبراء البلدان النامية^(١٢)

١ - تبادل مجلس التجارة والتنمية الآراء بشأن مسألة تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك. وشملت المناقشة القضايا الواردة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3. واتفق عموماً على أن اجتماعات الخبراء التي دعت إليها "شركة من أجل تحقيق النمو والتنمية" تتطلب الاشتراك النشط من جانب الخبراء من كل المناطق المهتمة من أجل الاستفادة من ارتفاع مستوى الخبرة التقنية. وتم التسليم بأن التكاليف التي ينطوي عليها ذلك قد تسبب مشاكل للبلدان النامية وخاصة أقل البلدان النامية من بينها، وأن ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لتيسير اشتراك الخبراء من البلدان النامية بما في ذلك توفير أساس للتمويل يكون ثابتاً ويمكن التنبؤ به.

٢ - وقد تم استعراض الخيارات المقدمة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3 أثناء المناقشة. واتفق الوفود على أن كثيراً من المسائل لا يزال يحتاج إلى توضيح، بما في ذلك قضايا التمويل طويلاً الأجل وإمكانية استخدام الميزانية العادية لهذا الغرض. ولكن اتفق على اتخاذ عدد من التدابير فوراً، على أساس مؤقت، لتنفيذ المقررات المتخذة في ميدراند. واعتبر من الضروري أيضاً اكتساب قدر من الخبرة في تشغيل الآلية الحكومية الدولية الجديدة قبل اتخاذ أي قرارات طويلة الأجل بشأن هذا الموضوع.

٣ - وكإجراء ملموس يؤخذ على سبيل التجربة، اتفق المجلس على الآتي:

- (أ) يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن ينشئ، بعد مشاورات مع الدول الأعضاء، صندوقاً استثمارياً الغرض منه تعزيز اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد. إن الاجتماعات المشار إليها هي تلك المذكورة في الفقرة ١١٤ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" التي جاء فيها ما يلي على وجه التحديد: "ينبغي تسمية الخبراء من قبل الحكومات، كما ينبغي أن توفر لهم خبرة مثبتة وأن يعملوا في اجتماعات الخبراء بصفتهم الشخصية". وينبغي أن يستند الأمين العام في قراراته بشأن تعزيز اشتراك خبراء البلدان النامية إلى مبدأ التمثيل الجغرافي العادل واحتياجات المستفيدين:
- (ب) يرجو من الأمين العام أن يبدأ عملية جمع الأموال وأنشطة الصندوق الاستثماري في أسرع وقت ممكن:
- (ج) يرجو من الأمين العام أن يستكشف سبل زيادة اشتراك خبراء البلدان النامية بالإضافة إلى تمويل نفقات السفر وبدل الاعاشة. وينبغي على الأخص إيلاء الاعتبار لاستخدام الأساليب الحديثة في الاتصال:
- (د) يرجو من الأمين العام أن ينظر أيضاً في إمكانيةمواصلة تعزيز اشتراك خبراء البلدان النامية من خلال الاستخدام الحكيم لصلاحياته في دعوة الخبراء الذين يساهمون في أعمال الأمانة وتمكينهم من الاشتراك أيضاً في اجتماعات الخبراء:
- (هـ) يرجو من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في أسرع وقت ممكن تقريراً عن القرار المتتخذ في ميدراند بأنه "بغية تعزيز قدرات الأونكتاد، بما في ذلك التعاون التقني ضمن جملة أمور أخرى، ينبغي استكشاف سبل ووسائل ضمن القواعد والأنظمة المالية القائمة في الأمم المتحدة، من أجل إعادة تخصيص جزء من الوفورات الناشئة عن تحسين فعالية الكلفة الإجمالية":
- (و) يقوم في دورته العادية التالية، بعد تحضيرات كافية، بتقييم هذه التدابير وأثرها على تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية، على أساس تقرير يعده الأمين العام في هذا الصدد:
- (ز) يقرر في دورته العادية التالية، أن يتبع أو لا يتبع عناصر الخيار الأول الواردة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3، في ضوء التقييم المذكور أعلاه والحالة المالية للصندوق.

مرفق للاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٨ (د-٤٣): بيان للولايات المتحدة الأمريكية^(١٢)

- ١ - إننا نقدر الجهود التي بذلها رئيس اللجنة الثانية للدورة خلال الأسبوعين الماضيين لمساعدة الوفود على التوصل إلى حل توقيفي بشأن القضايا المعروضة علينا. وكان وفد الولايات المتحدة مشاركاً نشطاً في كل اجتماع ونحن نؤيد النتائج بوجه عام.
- ٢ - ويأسف وفدي إذ في حين تؤيد الولايات المتحدة إنشاء صندوق استئماني تحت رئاسة الأمين العام للأونكتاد يكون الغرض منه تعزيز اشتراك البلدان النامية في عمل الأونكتاد، لا تستطيع الولايات المتحدة أن تنضم إلى التوافق في الآراء بشأن محصلة اجتماع فريق الاتصال المعني بتمويل الخبراء. وعليه، يطلب وفدي إرفاق هذه التعليقات مباشرة بالاستنتاجات النهائية المتفق عليها لفريق الاتصال المعني بتمويل الخبراء، الآن وفي أي محصلة أخرى لدورة المجلس هذه.
- ٣ - ويعرف الكثيرون منكم أننا اقتربنا من حل نقاط كثيرة بشأن اقتراح تطليعي يستند إلى المشروع الأصلي للرئيس نفسه، حين تم إدخال اقتراح جديد أكثر إيجازاً ينقل إلى الأمين العام للأونكتاد مسؤولية وسلطة إنشاء وتشغيل صندوق استئماني يعزز على نطاق واسع اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد. وأعربنا عن رأينا بأن الاقتراح الجديد، وإن كان بإيجازه مستصوباً، إلا أنه غير متوازن.
- ٤ - وقد ذكر وفدي وقت تقديم هذا الاقتراح أن ما نحتاجه هو إما الإبقاء على التفصيل البالغ للجهد الأول الذي كاد يقترب من الاكتمال والذي يتضمن منظورات كل الدول الأعضاء، أو تجريد الاقتراح المقدم أخيراً من عناصره الأساسية، أي أن نطلب إلى الأمين العام إنشاء صندوق استئماني غرضه تحسين اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد.
- ٥ - ومن سوء الحظ، ورغم ما بذله وفدي من أقصى الجهد، أننا خرجنا بورقة موجنة تضم عناصر يحبذها بعض الوفود، لكنها تغفل، من جملة أمور، عناصر تحديد الأولويات، والاستفادة المثلث من الموارد، وتقاسم التكاليف، وغيرها من العناصر التي لها أهمية حيوية مطلقة لوفدي. لقد حظيت بعض هذه العناصر باتفاق في النسخة الأولى، لكن الوفود رفضوا بعد ذلك السماح بإدراجها في الوثيقة النهائية. إن غياب تلك العناصر الحيوية يجعل المضمون الشامل للفقرات التي تتضمن بعض العناصر القيمة متعارضاً مع آراء وفدي الثابتة والمعروفة بشأن المسألة الشاملة المتعلقة باشتراك الخبراء. إن الأخذ بصياغة أخرى تخل هذه العيوب بتوازنها يوحى خطأ بنتيجة حتمية لعملية مشروع التجربة لا يمكننا قبولها.
- ٦ - ولا يمكننا تحدیداً أن ننضم إلى التوافق في الرأي بشأن العبارة الأخيرة الواردہ في الفقرة ١ والتي تشير إلى "حاجة" الأونكتاد إلى توفير "أساس للتمويل يكون ثابتاً ويمكن التنبؤ به". إن مثل هذا القول يشير بوضوح وعلى سبيل الحصر إلى رد أحدادي البعض، يتمثل في بند للميزانية العادية، وهي مصدر التمويل الوحيد الذي يكون مستقرًاً ويمكن التنبؤ به بحق، لكنه حل سيعارضه وفدي بشدة. وكان من الممكن/..

حل ذلك بإدراج عدة طرائق بعد ذلك طلبتها الولايات المتحدة للصندوق الاستئماني، لكن وفوداً أخرى كانوا غير راغبين في إدراجها في المشروع النهائي. وعليه، ينبغي حذف العبارة التي تبدأ بـ "بما في ذلك توفير ...".

٧ - وفي الجملة الثانية من الفقرة ٢، يدرج النص إشارتين فقط ترکزان معاً على استخدام موارد الميزانية العادلة باعتبارهما يمثلان الرد على مسائل اشتراك الخبراء. وهذا القول هو مرة أخرى آحادي البعد يشير إلى نتيجة حتمية وغير مقبولة لمشروع تجربة الصندوق الاستئماني.

٨ - ومرة أخرى تشير الجملة الأخيرة من الفقرة (أ) على سبيل الحصر، ومن خلال إشارتها إلى "التمثيل الجغرافي العادل" إلى تمويل سفر الخبراء باعتباره الحل لقضايا اشتراك الخبراء. وينبغي إدراج عبارة "من جملة أمور" بعد عبارة "خبراء البلدان النامية" في السطر الأخير.

٩ - وتمد الفقرة (ج) هذا التركيز الآحادي البعد إلى خصائص السفر وبدل الإعاقة، مفترضة سلفاً تمويل الإثنين بما يشمل كل عناصر تكاليف السفر، بدلاً من التركيز على تقاسم التكاليف كما اقترحت الولايات المتحدة. كما تقلل الفقرة إلى أدنى حد من الخيارات الأخرى الكثيرة غير المتصلة بالسفر لتعزيز اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد. وينبغي إعادة تسمية الفقرة بكمالها لتصبح الفقرة (ب) وتعديلها كما يلي: "يرجو من الأمين العام أيضاً أن يستكشف سبلًا أخرى لزيادة اشتراك خبراء البلدان النامية، بما في ذلك اللجوء إلى أساليب الاتصالات الحديثة".

١٠ - وأخيراً، فإن العبارة الواردة في منتصف الفقرة (ز) تفترض سلفاً مرة أخرى حلاً آحادي البعد تم تحديده باعتباره الخيار الأول لورقة غرفة المؤتمرات ذات الصلة. وهذا الخيار غير مقبول لأنسباب عديدة على رأسها اعتماده على تمويل الميزانية العادلة. وينبغي تعديل هذه العبارة الواردة في منتصف الفقرة لتصبح كما يلي "أن يتبع أو لا يتبع خيارات أخرى، بما في ذلك عناصر الخيارات الواردة في الوثيقة TD/B/43/CRP.3".

١١ - وكما أوضحنا منذ بداية هذا المجلس، تؤيد الولايات المتحدة إنشاء صندوق استئماني يكون غرضه تعزيز اشتراك الخبراء في عمل الأونكتاد، أي العنصر الوارد في النصف الأول من الفقرة ٣ (أ) من الاستنتاجات المتفق عليها. لكننا لا نستطيع أن نشارك في توافق الرأي بشأن نقاط أخرى تمثل إما خلنية لهذه القضية، أو آراء حددت باعتبارها آراء فريق الاتصال برمته، أو طرائق مقتراحه، أو خيارات للنظر مستقبلاً.

١٢ - ونلاحظ أن الفقرة الحالية (أ) تطلب إلى الأمين العام أن ينشئ الصندوق الاستئماني بعد مشاورات مع الدول الأعضاء. إننا نتطلع إلى تعريف الأمين العام بآرائنا بشأن إنشاء المناسب لصندوق استئماني واستخداماته المناسبة المحددة أولوياتها من أجل إقامة آليات تقنية وإجرائية وغيرها لتعزيز اشتراك الخبراء في كل جهاز الأونكتاد.

زاي - مسائل اخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

١ - كان معروضاً على المجلس، عند نظره في البند الفرعي ٨(A)، تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها التاسعة والعشرين (A/51/17)، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وقد عُمِّمَ هذا التقرير على المجلس وصدر بخلاف مذكرة من أمانة الأونكتاد .(TD/B/43/3)

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢ - أحاط المجلس علماً، في جلسته ٨٨٠، المعقدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها التاسعة والعشرين (A/51/17).

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين

٣ - كان معروضاً على المجلس، عند نظره في البند الفرعي ٨(B)، تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين المعقدة في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (ITC/AG(XXIX)/157)، الذي تم تعميمه على المجلس وصدر بخلاف مذكرة من أمانة الأونكتاد .(TD/B/43/4)

٤ - وقدم نائب رئيس الفريق الاستشاري المشترك (أوروغواي) التقرير فقال إن الفريق قد أعاد بشدة تأكيد لياقة وأهمية ولاية منظمة التجارة العالمية في البيئة التجارية اليوم، وإنه يؤيد كلياً جهود المديرين التنفيذيين المستمرة من أجل تحسين كفاءة المنظمة، وخاصة من خلال الاصلاح المؤسسي وتوثيق العلاقات مع هيئاتها الرئيسية. وأضاف أنه أعرب عن التقدير لأنشطة التعاون التقني التي قام بها مركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٥ والتي أرتئى أنها تتميز بالواقعية وتهدف إلى تحقيق النتائج في توجهها، وتستجيب لاحتياجات البلدان؛ وإمكاناتها من أجل تشجيع التجارة وتنمية الصادرات. كما رحب الفريق بمبادرة مركز التجارة الدولية الرامية إلى وضع بيان بمهمته وأعرب عن تأييده الكامل لصياغة استراتيجية مركز التجارة الدولية، وتحديد الخدمات الأساسية، والقيم، وطريقة العمل فيه. كما أحاط علماً بمساهمة مركز التجارة الدولية في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأشار الفريق إلى تأييده للاقتراح

الرامي إلى إنشاء صندوق استئماني عالمي في دورته الثامنة والعشرين، فأعرب عن ارتياحه لإنشاء الصندوق الاستئماني العالمي ولسير العمل في لجنته الاستشارية بفعالية.

٥ - واختتم كلمته مشيراً، إلى أن ممثلي الحكومات أعلنا في الدورة التاسعة والعشرين، سيراً على ممارسة كل عام، عن تبرعات مؤكدة أو محتملة لمركز التجارة الدولية. وأعرب، باسم الفريق، عن امتنانه لحكومات ألمانيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والصين، وفنلندا، وكندا، والنرويج، والهند، وهولندا، واليابان، على هذا الدعم.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦ - أحاط المجلس علماً، في جلسته ٨٨٠ المعقدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين (ITC/AG(XXIX)/157).

حاء - مسائل أخرى

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات
(البند ١٠(أ) من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٩ (د-٤٣):

سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات^(٤)

١ - اتفق مجلس التجارة والتنمية على أن مناقشه تمثل بداية لعملية تجري لتنفيذ المقررات التي اتخذت في ميدراند وأن الغرض الرئيسي من الاستعراض هو النهوض بتنوعية وتأثير منشورات الأونكتاد وتحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد القائمة.

٢ - وأيد المجلس النهج المبين في الوثيقة TD/B/43/CRP.4 وصادق أن يقوم الأمين العام للأونكتاد باستعراض تقرير فرقه عمل الأمانة المعنية بالمنشورات الذي سيكتمل بحلول آذار/مارس ١٩٩٧ وأن يقدم بعد ذلك تقريراً إلى المجلس. وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير مرحلٍ إلى المجلس في دورته التنفيذية المقبلة.

٣ - واتفق المجلس، استناداً إلى ما أجراه من نقاش، على أن يرجو من الأمين العام أن تراعي فرقة العمل التابعة للأمانة، في استعراضها، العوامل التالية:

(أ) الحاجة إلى وضع سياسة متربطة في مجال الاتصال والإعلام وتحسين التسويق والتوزيع:

(ب) الحاجة إلى تحقيق أفضل استفادة ممكنة من تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، مثل الاستخدام الموسع للنشر الإلكتروني، وتوسيع تواجد الأونكتاد على شبكة انتربت، واستخدام شبكة انتربت من أجل التشاور فيما بين الخبراء واستعراض الوثائق، فضلاً عن الاتصال بالبعثات التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وفي الوقت نفسه ينبغي العناية بحالة تلك البلدان النامية التي لا يتتوفر لها حتى الآن سبيل للوصول إلى هذه التكنولوجيا:

(ج) الحاجة إلى وضع معايير مناسبة لقياس الآراء والتعقيبات، بما في ذلك مراجعة قوائم الإرسال البريدي بصورة منتظمة، واستجابة القراء، وأرقام المبيعات والاستعراض المنتظم للتغطية التي توفرها وسائل الإعلام:

(د) الحاجة المستمرة إلى بيانات مفصلة عن أشهر العمل والصفحات المطبوعة وتكليف الطبع ومكان الطبع والنسخ الموزعة المجانية منها والمبايعة بالنسبة لكافة المنشورات المتكررة؛ وسوف تتاح المعلومات عن عام ١٩٩٦ في الدورة الثامنة والعشرين المستأنفة لفرقة العاملة المعنية بالخطبة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، كما ستتاح لهذه الفرقة التقديرات المفصلة عن السنوات اللاحقة في أولى جلسات دورتها التاسعة والعشرين وفي التقرير المرحلبي الوارد ذكره في الفقرة ٢ أعلاه:

(ه) وحرصاً على تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد، تراعى إمكانية الطباعة والترجمة الخارجيتين، في أماكن تشمل البلدان النامية، حين تتبين الجدوى الاقتصادية لذلك:

(و) توافر وضرورة توزيع الوثائق في المواعيد المحددة بكل اللغات الرسمية للأمم المتحدة مع ضمان جودة الترجمة ومراعاة أن إتاحة المنشورات بهذه اللغات هو عامل بالغ الأهمية في تحقيق أقصى قدر من النشر والتأثير.

الجلسة العامة

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

ملخص أعده رئيس اللجنة الثانية للدورة عن استعراض

سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات^(١٥)

١ - أجرت اللجنة الثانية للدورة مناقشة مستفيضة بشأن سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات استناداً إلى الوثيقة التي أعدتها الأمانة والمعروفة "استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات" (TD/B/43/CRP.4). ولوحظ أن المناقشة دارت في سياق ثلاث عمليات متوازية تمس الأونكتاد هي:

(أ) استعراض المنشورات المتفق عليه في الأونكتاد التاسع والذي يضطلع به حالياً مجلس التجارة والتنمية:

(ب) الاستعراض المستمر الذي تضطلع به الجمعية العامة للسياسة في مجال المنشورات على صعيد الأمم المتحدة:

(ج) الاستعراض الذي أجرته فرق العمل التي أنشأها الأمين العام للأونكتاد كجزء من استعراض الكفاءة الجاري حالياً على صعيد الأمم المتحدة^(١٦).

٢ - وكان هناك اتفاق عام على وجوب النظر في الاستعراض في السياق الأعم وهو تحسين مجمل سياسة الأونكتاد في مجال الاتصال والإعلام. وكان من رأي الوفود أن مبادرة الأمين العام المتمثلة في إنشاء فرق عمل معنية بالمنشورات كجزء من استعراض الكفاءة ينبغي أن توفر أساساً مفيدةً لوضع اللمسات الأخيرة على هذه العملية. وسلمت الوفود بما ترسم به عموماً منشورات الأونكتاد من جودة عالية.

٣ - وشملت المقترنات التي طرحت على اللجنة من قبل آحاد الوفود أو المتحدثين باسم مختلف التجمعات، في جملة أمور، اتخاذ خطوات لزيادة حصة المبيعات فيما يوزع، مع مراعاة سعر المبيع وتكلفة المنشورات محددة قياساً إلى مثيلاتها؛ والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى على جمع الإحصاءات؛ وجدوى استخدام مواد خام وعمليات إنتاج لا تضر ببيئة وتنسق إلى تحليل للفائدة مقارنة بالكلفة؛ وإزالة التداخل في المحتويات عن طريق ترشيد منشورات الأونكتاد.

٤ - وكان من رأي بعض الوفود أن الحاجة تدعو إلى بذل المجلس جهوداً أكبر في وضع الأولويات وترشيد برنامج منشورات الأونكتاد، واقتربوا أن تضطلع الأمانة بدور المستبق للأحداث في عملية وضع الأولويات. بيد أن وفوداً أخرى رأوا أنه يتوجب أن توضع الأولويات من قبل الدول الأعضاء في مختلف الجهات الحكومية الدولية المسؤولة عن الموضوع المعالج في المنشورات ذات الصلة، كما أن وضع الأولويات في مجال المنشورات قد لا يكون ضروريًا أو عملياً.

مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة

(البند ١٠(ب) من جدول الأعمال)

أحاط مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، علماً بالتقرير الشفوي المقدم من رئيس اللجنة الثانية للدورة بشأن البند الفرعى ١٠ (ب)، وقرر أن تعمم الأمانة فوراً الوثيقة التي طلب إليها إعدادها بشأن هذه المسألة للنظر فيها في المشاورات التي

ستجرى في مكتب المجلس. ورجا المجلس من الأمين العام للأونكتاد أن يدرج هذا البند على جدول أعمال الدورة التنفيذية للمجلس.

ثانيا - المسائل الاجرائية والمؤسسة والتنظيمية
والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

١ - افتح رئيس المجلس السابق، السيد ويليام روسييه (سويسرا) دورة مجلس التجارة والتنمية الثالثة والأربعين في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

باء - انتخاب أعضاء المكتب^(١٧)

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٢ - انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة ٨٧٥ (افتتاحية)، المعقدة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، السيد باتريك سينينزا (زامبيا) رئيساً للمجلس لمدة دورته الثالثة والأربعين.

٣ - وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً استكمل المجلس انتخاب أعضاء المكتب للولاية التي تدوم مدة دورته الثالثة والأربعين، بانتخاب ١٠ نواب للرئيس ومقرر. ووفقاً لذلك ترد فيما يلي أسماء أعضاء المكتب المنتخبين:

الرئيس: السيد باتريك سينينزا (زامبيا)

نواب الرئيس:

(سلوفينيا)	السيد انطون بيلر
(تايلاند)	السيد كريت غراديانا - غونشورن
(الهند)	السيدة آروندهاتي غوس
(المملكة المتحدة)	السيد بيتر ر. جنكينز
(الاتحاد الروسي)	السيد أندرى كولوسوفسكي
(السلفادور)	السيد أليكسندر أ. كرافيتس
(البروبيج)	السيد بيورن سكوغمو
(الولايات المتحدة الأمريكية)	السيد دانييل ل. سبيفل
(اثيوبيا)	السيد فيسيها ييمر أبوبي
(اليابان)	السيد جون يوكوتا

المقرر:

السيدة فيوليتا فونسيكا دي سانابريا (فنزويلا)

٤ - ووافق المجلس، طبقاً للممارسة المتبعة، على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيساً لجنتي الدورة مشاركة كلية في أعمال المكتب.

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

٥ - أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت المshروح للدورة، الوارد في الوثيقتين TD/B/43/1 و Add.1 (للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

٦ - وفي الجلسة نفسها، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة الوارد في الوثيقة TD/B/43/1/Add.2، أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة على جدول الأعمال وتقديم تقرير عنها، كما يلي:

اللجنة الأولى للدورة

البند ٤: برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً؛

(ب) إسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلقة بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان التي هيأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بافريقيا

اللجنة الثانية للدورة

البند ٦: استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

البند ٧: المسائل التي تتطلب اجراءً من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية^(١٨):

(ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

البند ١٠: مسائل أخرى

(أ) استعراض سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

(ب) مسألة التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية المختصة.

اللجنة الأولى للدورة

٧ - انتخبت اللجنة الأولى للدورة، في جلستها الأولى، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد بوزورغمير زياران (جمهورية ايران الاسلامية)

نائب الرئيس والمقرر: السيد رينالد كليريسمي (هايتي)

اللجنة الثانية للدورة

٨ - انتخبت اللجنة الثانية للدورة، في جلستها الأولى، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد ماركوس كومر (سويسرا)

نائب الرئيس والمقرر: السيد بيتكو باييف (بلغاريا)

٩ - وفي الجلسة نفسها اتفقت اللجنة الثانية للدورة، بناء على توصية من مكتب المجلس في اجتماعه السابق للدورة في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، على إرجاء النظر في البند ٧(أ) أي تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية إلى وقت لاحق، من أجل إتاحة الوقت الكافي لإعداد الأمانة لهذا البند^(١٩).

١٠ - وأحاط المجلس علماً في جلسته العامة ٨٨١ (الختامية)، المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بتقريري اللجنة الأولى للدورة (TD/B/43/SC.1/L.1) وـ TD/B/43/SC.2/L.1) واللجنة الثانية للدورة (Add.1 وـ Add.2)، وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن أعمال دورته الثالثة والأربعين.

دال - اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

١١ - اعتمد المجلس في الجلسة نفسها تقرير المكتب بشأن وثائق تفويض الممثليين الحاضرين دورة المجلس الثالثة والأربعين (TD/B/43/10).

هاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

١٢ - وفي الجلسة نفسها، وفي ضوء مشاورات الرئيس مع الأمين العام للأونكتاد بشأن هذا البند، وبالنظر إلى أن الدورة الرابعة والأربعين للمجلس ستعقد في غضون عام واحد، أذن المجلس لرئيسه بأن يضع، بالتشاور مع الأمين العام، مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الرابعة والأربعين في مسار السنة، وعرضه على المكتب. ويتم تقديم هذا المشروع بعد ذلك إلى الدورة التنفيذية القادمة للمجلس للموافقة عليه، في الرابع الأول من عام ١٩٩٧.

واو - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٩ من جدول الأعمال)

(أ) استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (٥ - ١٩)

١٣ - وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علماً بأن الأمين العام للأونكتاد تلقى رسالة من ليتوانيا تشير فيها إلى رغبتها في إدراجها في القائمة دال وأن ليتوانيا أصبحت الآن، بعد المشاورات، مدرجة في القائمة دال.

١٤ - كما أحاط المجلس علماً بأنه بعد أن تلقى رئيس المجلس طلباً من هنغاريا لتعديل القوائم بنقلها من القائمة دال إلى القائمة باه، تجرى حالياً مشاورات بشأن هذا الطلب وستعرض نتائجها على المجلس في دورة تنفيذية أو عادية مقبلة.

(ب) **تممية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٦٦ من
النظام الداخلي للمجلس**

١٥ - أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ٨٨٠ المعقدودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بأنه لم ترد طلبات جديدة من منظمات حكومية دولية. كما أحاط المجلس علماً بأن المجلس الدولي للقمح الذي منحه المجلس مركزاً لديه في دورته الثانية، قد غير إسمه إلى المجلس الدولي للحبوب عقب بدء نفاذ اتفاقية التجارة في الحبوب.

(ج) **تممية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة
٧٧ من النظام الداخلي للمجلس**

١٦ - وافق المجلس أيضاً، في جلسته العامة ٨٨٠ على طلبات مقدمة من سبع منظمات غير حكومية لتسميتها وفقاً للمادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس وقرر، وفقاً لتوصيات الأمين العام للأونكتاد (TD/B/43/R.1) وتوصية المكتب، تضمينها وفقاً للفقرة ١٢ (أ) والفقرة ١٢ (ب) من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) على النحو التالي:

الفئة العامة: الصندوق العالمي للطبيعة (TD/B/43/R.1/Add.2); المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية (TD/B/43/R.1/Add.3); المنظمة الدولية للرؤية العالمية (TD/B/43/R.1/Add.4); رابطة مراكز التجارة العالمية (TD/B/43/R.1/Add.5); معهد التعاون العلمي مع البلدان النامية (TD/B/43/R.1/Add.6). مؤتمر التجار العالمي (TD/B/43/R.1/Add.7).

الفئة الخاصة: المنظمة الأوروبية للموانئ البحرية (TD/B/43/R.1/Add.1) حتى تتمكن من المشاركة في عمل لجنة المشاريع وتسهيل الأعمال التجارية والتنمية.

١٧ - وأبلغ المجلس بأن الوثائق المذكورة أعلاه لم تعد مقيدة التوزيع.

١٨ - وأحاط المجلس علماً أيضاً بأن الأمين العام للأونكتاد قد أدرج المركز الوطني للتنمية فيما وراء البحار في سجل المنظمات غير الحكومية الوطنية المنصوص عليه في الجزأين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣ (د-٧)، وذلك عقب المشاورات التي أجراها الأمين العام مع الدولة العضو المعنية (بلجيكا). وقد قدمت المعلومات الأساسية عن المنظمة إلى المجلس في الوثيقة TD/B/43/L.1.

١٩ - كما أحاط المجلس علماً بأنه بغية جعل تصنيف المنظمات غير الحكومية المدرجة في الفئة الخاصة متسقاً مع الآلية الحكومية الدولية الجديدة للأونكتاد، سيجري الأمين العام للأونكتاد مشاورات مع المنظمات المعنية للتحقق من رغباتها فيما يتعلق باشتراكها في المستقبل مع الأونكتاد، بما في ذلك مشاركتها في عمل اللجان الجديدة، وسيبلغ المجلس بنتيجة المشاورات في دورة من دوراته التنفيذية.

٢٠ - وأحاط المجلس علماً أيضاً بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد، في آخر دوراته، القرار ٣١/١٩٩٦ المعنون "علاقة التشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية"، وهو قرار يستكمل الترتيبات الخاصة بعلاقات التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمبنية في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (د-٤٤) المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٨. وعلى ضوء هذا القرار، أحاط المجلس علماً أيضاً بأن أمانة الأونكتاد ستستعرض ترتيبات مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد، على نحو ما يتضمنها مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، وستبلغ المجلس بنتيجة الاستعراض في دورة من دوراته التنفيذية.

٢١ - وأحاط المجلس علماً في الجلسة نفسها بأن المنظمات غير الحكومية التالية قد غيرت أسماءها:

(أ) فلجنة التنسيق لصناعات النسيج في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التي منحها المجلس مركزاً، في الفئة الخاصة، في الجزء الأول من دورته الثانية عشرة، أصبحت حالياً المنظمة الأوروبية للملابس والمنسوجات وتضم "أكبر الشركات الأوروبية للمنسوجات والملابس" و"رابطة الملابس الأوروبية"؛

(ب) والاتحاد الدولي لعمال المناجم، الذي منحه المجلس مركزاً في الفئة الخاصة، في دورته الثالثة عشرة، قد اندمج مع الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والأعمال العامة وأصبح حالياً الاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والمناجم والأعمال العامة؛

(ج) والرابطة الأوروبية للتجارة في منتجات الجوت، التي منحها المجلس مركزاً في الفئة الخاصة، في الجزء الأول من دورته العاشرة، أصبحت الآن الرابطة الأوروبية للتجارة في الجوت والمنتجات المتصلة به.

(د) ورابطة بنائي السفن في أوروبا الغربية، التي منحها المجلس مركزاً في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الرابعة والثلاثين، قد غيرت إسمها إلى رابطة بنائي ومرممي السفن الأوروبيين مع احتفاظها بمختصر اسمها بالإنكليزية وهو AWES.

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٢٢ - وافق المجلس في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٩٦ وأحاط علماً، لأغراض التخطيط، بمشروع الجدول الزمني الإرشادي لاجتماعات عام ١٩٩٧ كما ورد في الوثيقة TD/B/43/CRP.2. وأنذن المجلس للمكتب باتخاذ أي تعديلات لازمة في ضوء ما يجد من تطورات.

(هـ) الآثار الإدارية والمالية المتترتبة على إجراءات المجلس

٢٣ - وفي الجلسة نفسها أحاط المجلس علماً بعدم وجود آثار مالية متترتبة على أي إجراء اتخذ في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس.

راري - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٤ - وفي جلسته الختامية أيضاً، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن دورته الثالثة والأربعين TD/B/43/L.2 (Add.1-3)، رهناً بأي تعديلات يود الوفود إجراءها على ملخص بياناتهم. ووفقاً لما جرى عليه العرف، أنذن المجلس للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي حسب الاقتضاء وأن يعد، تحت سلطة الرئيس، تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الحواشى

(١) للاطلاع على الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن المسائل التنظيمية والمؤسسة، انظر الفرع "ثانياً" أدناه.

(٢) عُمِّم على المجلس في البداية نص الملاحظات الختامية للسيد إروين في الوثيقة TD/B/43/11. وللاطلاع على قائمة أعضاء الفريق وبرنامج الجزء الرفيع المستوى، انظر (Vol.II) الفصل الأول.

(٣) عممت أصلاً في الوثيقة TD/B/43/L.5. وفي اعتماده لمشروع الاستنتاجات المتفق عليها في الوثيقة TD/B/43/L.5، أجرى المجلس عدة تعديلات أدرجت في هذا النص النهائي.

(٤) أُدرج ملخص الرئيس بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، الذي عُمِّم أصلاً في الوثيقة TD/B/43/L.4، في التقرير بمقرر اتخذه المجلس في جلسته العامة ٨٨١ المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

الحواشي (تابع)

- (٥) عممت أصلاً في الوثيقة TD/B/43/SC.1/L.2.
- (٦) عمّم أصلاً في الوثيقة TD/B/43/SC.1/L.3.
- (٧) انظر الاستنتاجات المتفق عليها ٤٣٥ (٤-٣) أعلاه.
- (٨) عمّمت أصلاً في الوثيقة TD/B/43/SC.1/L.4.
- (٩) مرفق بهذه الاستنتاجات المتفق عليها تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن اجتماع الفريق.
- (١٠) عممت أصلاً في الوثيقة TD/B/43/SC.1/L.2، الفرع باء.
- (١١) عمّم أصلاً في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.2، الفرع ألف.
- (١٢) عممت أصلاً في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.4. وفي اعتماد هذه الاستنتاجات المتفق عليها، وافق المجلس على أن يرفق بها بيان الموقف الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.
- (١٣) أرفق بالاستنتاجات المتفق عليها بمقرر اتخذه المجلس في جلسته ٨٨١ (الختامية) المعقدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.
- (١٤) عممت في البداية في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.3، الفرع باء.
- (١٥) عمّم أصلاً في الوثيقة TD/B/43/SC.2/L.3، الفرع ألف.
- (١٦) ترد الاختصاصات في الوثيقة UN21-Progress Report of the Efficiency Board to the "Secretary-General" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.96.I.28).
- (١٧) يُنتخب أعضاء المكتب للعمل طوال فترة السنة التي تبدأ بدورة المجلس الثالثة والأربعين.
- (١٨) بخصوص البند الفرعي ٧(أ)، انظر أيضاً الفقرة ٩ أدناه.
- (١٩) للإطلاع على الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن هذه التوصية، انظر الفرع أولاً - واؤ أعلاه.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس

٢ - الجزء الرفيع المستوى: بند موضوعي يتعلق بالسياسة العامة: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في اقتصاد دولي آخر في العولمة

٣ - الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: إعادة النظر في استراتيجيات التنمية: بعض الدروس المستخلصة من التجربة الإنمائية في شرق آسيا

٤ - برنامج العمل للستينيات لصالح أقل البلدان نمواً:

(أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للستينيات لصالح أقل البلدان نمواً:

(ب) اسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقيات جولة أوروغواي

٥ - اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

٦ - استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

٧ - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية:

(ب) تحسين اشتراك خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد، بما في ذلك مسألة تمويل هذا الاشتراك

٨ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي التاسع والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي:

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته التاسعة والعشرين

٩ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة (١٩٩٥ د-١٩):

(ب) تسمية هيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس;

(ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛

(د) استعراض الجدول الزمني لل الاجتماعات؛

(هـ) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٠ - مسائل أخرى

١١ - اعتماد تقرير المجلس عن دورته الثالثة والأربعين.

إستونيا
казاخستان
الكرسي الرسولي

٣ - وكانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ممثلة في الدورة. كما مثل فيها مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٤ - ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥ - ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:

وكالة التعاون الثقافي والتقني
منظمة العمل العربية
اتحاد المغرب العربي
الجامعة الكاريبيية
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الأوروبية
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية

٦ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة
لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكونيكرز)

رابطة المحامين الدولية
الغرفة التجارية الدولية
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المجلس الدولي لقانون البيئة
شبكة العالم الثالث
الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة
خدمات الاتصالات والمعلومات العالمية للخطوط الجوية
منظمة المستهلكين الدولية.

- - - - -